التكامل مع الاقتصاد العالمي: تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*

يعكس مستوى انفتاح الحسابين التجاري والرأسمالي لأي بلد بدرجة كبيرة مدى تكامله مع الاقتصاد العالمي. وتسعى هذه الورقة إلى تقييم تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المجال وتخلص إلى أن تلك البلدان نجحت نسبيا في فتح اقتصاداتها كما تشير إليه مؤشرات التجارة الخارجية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة على الصعيد المالي. وتؤكد الورقة كذلك على الحاجة إلى إرساء الأطر المؤسسية الفعالة لدعم عملية التكامل المذكورة، وتركز على دور الجهود التكاملية الإقليمية كخطوة مبدئية باتجاه تكامل أوسع على المستوى العالمي.

1. مقدمـــــــــــة

وضعت موجة التغيير التي تسارعت وتيرتها خلال العقدين الماضيين ضغوطا على مختلف البلـــدان والحكومات كي تحرر تجارتها وتفتح حساباتها الرأسمالية وتزيل الحواجز الإدارية الـــتي تعتـــرض أسواقها من خلال رفع القيود على المنافسة. ويصاحب تلك الخطـــوات أيـــضا التوجـــه نحـــو اقتصاديات السوق من خلال إرساء المؤسسات الضرورية، وينتج عنها إعادة توزيع العمل بـــين اقتصادات العالم. وتعتمد المزايا التي يمكن أن تجنيها البلدان المختلفة من عملية إعادة التشكيل هذه بدرجة كبيرة على التسلسل الصحيح لتحرير الحسابين التجاري والرأســـمـــالي وإرســـاء الإطـــار المؤسسي اللازم.

ويمكن من الناحية النظرية تبرير فتح الحسابين الجاري والرأسمالي من خلال إزالـــة القيـــود الـــتي تكبلهما بجملة أسباب من بينها زيادة الإنتاجية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والاســـتفادة مـــن تدفقات رؤوس الأموال الواردة كعامل إضافي يسهم في تحقيق النمو والتنمية. إلا أنه ليست كافة النتائج الإيجابية المبدئية للتحرير تلقائية إذ أنها تتطلب استيفاء عدد من الشروط الأساسية التي توجه السلطات المحلية نحو اعتماد الخيارات الصحيحة.

* قدمت هذه الورقة إلى المؤتمر الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد على هامش الدورة العشرين للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

ويولِّد تكاملُ الاقتصادات الوطنية مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير الحسابين التجاري والرأسمالي ديناميكيات وتفاعلات جديدة مع العديد من الأطراف المختلفة سواء من حيث خلفيتها أو ولايتها القضائية. من هنا، فإن عملية التحرير الاقتصادي تستدعي تطوير الإطار الهيكلي التقليدي بحيث يلبي احتياجات الأطراف المعنية.

ولا يُعَدُّ التكامل مع الاقتصاد العالمي هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية. لذلك، فإن على السلطات الوطنية الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية في جنوب شرق آسيا نجحت في زيادة معدلات نموها الاقتصادي على مدى العقدين الفائتين، فإن عددا كبيرا منها أخفق في ذلك، بل أن بعضها، وخصوصا الواقعة منها في أفريقيا، سجل معدلات سالبة بما زاد من تهميشها وأدى إلى تفاقم ظاهرتيْ الفقر البشري والعوز لديها.

وفي ظل تلك الخلفية المرجعية، تسعى هذه الورقة إلى تقييم مدى تكامل البلدان الأعضاء في المنظمة مع الاقتصاد العالمي وما يتطلبه ذلك من تحسين في الإطار المؤسسي والبنى الأساسية بتلك البلدان. يستعرض القسم الثاني باختصار الأدبيات بشأن الانفتاح والتحرير الاقتصادي، بينما يرصد القسم الثالث التطورات في تلك البلدان من حيث مستوى تكاملها مع الاقتصاد العالمي. ويركز القسم الرابع على متطلبات الإطار المؤسسي والبنى الأساسية من أجل تعزيز عملية التحرير الاقتصادي. ويعرض القسم الخامس والأخير مجموعة من الملاحظات الختامية.

2. الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي

يشير تكامل البلدان مع النظام الاقتصادي العالمي إلى نجاحها في أخذ نصيب من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة بما يتناسب مع مواردها وقدراتها. وتنطوي درجة انفتاح أي اقتصاد، أو مدى تكامله مع الاقتصاد العالمي، على عدة انعكاسات سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك العملية وما تنطوي عليه من بناء مؤسسي. وبما أن عملية الانفتاح تشمل الانخراط في علاقات وشراكات جديدة وتتطلب المزيد من إعادة الهيكلة، فإن الإخفاق في تلبية تلك الالتزامات يعني زيادة الأعباء التي سيضطر النظام إلى تحملها. وفي هذا السياق، تمثل حرية حركة رأس المال عاملا مساعدا على سد الاحتياجات الاستثمارية للشركات المحلية.

ومن ناحية أخرى، وفي ظل تباين المعلومات والممارسات التجارية والخصاصات القضائية للأطراف التي تقيم علاقات جديدة، تظهر الحاجة إلى أن تتوخى السلطاتُ الوطنية الموضوعيةَ في التعامل مع كافة الأطراف وإلى تقاسم المعلومات بين مختلف اللاعبين على أساس من المساواة. ويتطلب التكامل مع الاقتصاد العالمي بصورة خاصة إعادة هيكلة البناء المؤسسي لاقتصاد السوق. ويقتصر هذا القسم من الورقة على عرض موجز لمزايا وتكاليف شكليْ التحرير وهما تحرير الحساب التجاري وتحرير الحساب الرأسمالي.

يشير الانفتاح من الناحيتين التجارية والمالية إلى حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المادية والمالية. من هنا، فإنه ينتظر أن تنطوي عملية التحرير على عوامل خارجية إيجابية يمكن أن تدفع بعجلة التنمية مثل الحصول على التكنولوجيا الجديدة، واكتساب المعرفة والمهارات الإدارية، وإرساء المؤسسات والإسهام في إجمالي إنتاجية العوامل، وتوسيع نطاق الأدوات المالية.

ومن بين تعاريف الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي، فإن التعريف الأساسي والأكثر تداولا يتمثل في فتح الحساب التجاري لميزان المدفوعات. ويعني ذلك إزالة كافة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التنقل الحر للسلع والخدمات. وتتمثل النتيجة المباشرة لذلك في التقارب ما بين الأسعار المحلية للسلع والخدمات التبادلية دوليا من جهة والأسعار العالمية من جهة أخرى. كما يُتوقع أن تتأثر كذلك، وإن كان بصورة غير مباشرة، أسعار السلع والخدمات غير التبادلية. وتتعلق نتيجة أخرى بمستوى رفاه المستهلك. فمع إزالة الرسوم المشوِّهة للأسعار عن السلع والخدمات المستوردة، يصبح المستهلك حرا في الاختيار ما بين السلع المستوردة وتلك المصنعة محليا، وتزداد مكاسبه مع تنوع فرص الاستهلاك. ولنفس تلك الأسباب، يُنتظر أن تساعد حرية الاختيار ما بين المدخلات المستوردة وتلك المصنعة محليا على ترشيد الإنتاج من خلال خفض التكلفة الإنتاجية الناتجة عن تشوه الأسعار وبشرط احترام الممارسات التنافسية.

إلى جانب تحرير الحساب التجاري، تتمثل قناة أخرى من قنوات التكامل مع الاقتصاد العالمي في تحرير حساب رأس المال. وينطوي ذلك بإيجاز على السماح للمحافظ الاستثمارية على اختلاف آجالها بالاشتراك في العملية الاقتصادية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة القيود على التدفقات المالية المغادرة.

وخلال العقدين الماضيين، ازدادت درجة تكامل الأسواق المالية مع النظام العالمي مع سعي المستثمرين إلى الحصول على المزيد من العوائد والفرص لتنويع الأخطار التي يتحملونها على المستوى الدولي. إلا أنه مع تزايد سرعة حركة وحجم الأموال المتنقلة بين الأسواق المالية العالمية، أصبحت مخاطر الاقتصاد الكلي التي تواجهها البلدان محط قلق بالغ، وخصوصا في حالة الإخفاق في إرساء الإطار المؤسسي اللازم واستيفاء الشروط الأساسية لضمان سلامة الاقتصاد الكلي. وتزخر الأدبيات بالأبحاث حول هذا الموضوع.

ويمكن إيجاز المزايا المنتظر جنيها من التكامل المالي كما تذكره الأدبيات ذات العلاقة فيما يلي: أولا، وهو الأهم بالنسبة لأي اقتصاد نام، زيادة الموارد المالية المحلية المحدودة لدى البلد المتلقي من خلال إفساح المجال للمزيد من الاستثمارات التي ستدعم تنميته الاقتصادية على المدى الطويل. ثانيا، تتيح إمكانية الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية للبلد أن يحافظ على استقرار استهلاكه

من خلال السماح له بالاقتراض في فترات الركود الاقتصادي على أن يعاود السداد في فترات النمو (Agénor, 2001). ثالثا، يحفز ذلك البلدان إلى اتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطا. ويذكر من بين المزايا الأخرى تحسين قدرات وأداء وكفاءة النظام المالي المحلي من خلال تنافس المؤسسات المالية الدولية، والارتقاء بالإشراف المالي، والإسهام في النهوض بقدرات المؤسسات المحلية (Agénor, 2001).

إلا أن التكامل مع النظام المالي العالمي قد تترتب عليه تكاليف باهظة وخصوصا إذا لم تتحقق المزايا المرجوة من الانفتاح. ولعل أهم تلك المخاطر زيادة التقلبات في التدفقات الرأسمالية وهو أمر يعزى جزئيا لسلوك القطيع وتأثيرات العدوى (Agénor, 2001). كما يمكن أن تعيق التدفقاتُ هدفَ استقرار الاستهلاك نظرا لانعدام فرص دخول البلدان المتضررة إلى الأسواق العالمية لتلقي الدعم المالي عندما تكون في أمس الحاجة إليه. كما يمكن أن تُحْدِثَ الأموالُ الأجنبية أثرا عكسيا بحسب مستوى المخاطر التي قد يلحقها المستثمر الدولي بالاقتصاد المتلقي والتقلب الذي تتسم به رؤوس الأموال الأجنبية بطبيعتها بما يؤثر سلبا على الاقتصاد على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، قد يؤدي التخصيص غير الملائم أو الكفء للموارد الأجنبية والمحلية إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يعزز الرأي القائل بأن تحرير حساب رأس المال يجب أن يتم في المرحلة النهائية بعد إرساء البنية المؤسسية واستيفاء متطلبات الإطار السليم للاقتصاد الكلي.

في ضوء النقاش السابق، يلاحظ أن مستويات المزايا المتوقعة من مختلف أشكال الانفتاح والتكامل تختلف بحسب الإطار المؤسسي للاقتصاد، وتوفر الشروط والحوافز الاقتصادية الكلية المستدامة، وتنفيذ السياسات التنموية المصاحبة لها. وتبرز من بين تلك العوامل ضرورة وضع القواعد الكفيلة بالتشغيل السليم لآلية السوق دون التخلي عن السعي لتحقيق الأهداف التنموية.

3. تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في التكامل مع الاقتصاد العالمي

يهدف هذا القسم أولا إلى تحديد المستوى الحالي لتكامل اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع النظام العالمي ومن ثم تحليل أداء تلك البلدان في مساعيها لتحقيق ذلك الهدف اعتبارا من عام 1990. ويذكر من بين دلائل ذلك التكامل تزايد مستوى التبادل التجاري، وفتح الأسواق المالية، ونمو تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. وقد تم اختيار عام 1990 كعام البداية على اعتبار أن موجة الانفتاح بدأت تتسارع قبله مباشرة لدى البلدان النامية، وعلى اعتبار أيضا أن تسعينات القرن الماضي تمثل مرحلة جديرة بالانتباه إذ شهد العالم خلالها أزمات ترتبط في معظمها بانفتاح الاقتصادات وبتأثيرات العدوى. وفي هذا السياق، يدرس هذا القسم تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث التحرير التجاري والمالي.

3-1. تحرير التجارة

يتمثل أول المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم انفتاح التجارة لدى البلدان الأعضاء في حصة صادراتها السلعية في ناتجها المحلي الإجمالي (الجدول الملحق رقم 1). وتأسيسا على البيانات المتاحة، يلاحظ أنه خلال الفترة 1990-2002، حققت بلدان المنظمة ككل زيادة، وإن كانت متقلبة، في صادراتها كنسبة من إنتاجها المحلي الإجمالي بمعدل 8.4 نقطة مئوية من 25.5 إلى 33.9٪.

ويلاحظ وجود الاتجاه نفسه لدى مجموعتيْ البلدان متوسطة النمو والبلدان الأقل نموا الأعضاء إذ ازدادت حصتا صادراتهما السلعية في ناتجهما المحلي الإجمالي من 18.3 و6.7٪ في عام 1990 إلى 32.2 و14.3٪ في عام 2002 على التوالي. وعلى الرغم من تلك الزيادة، إلا أن تلك الحصتين كانتا أدنى من مثيلتهما لدى البلدان المصدرة للنفط الأعضاء التي سجلت نسبة 39.8٪ في عام 2002. ويلاحظ أن المؤشر المذكور قد ظل ثابتا عموما لدى هذه الأخيرة طوال الفترة قيد الدراسة وإن بلغ نسبة 44.6٪ في عام 2000.

وبالنظر إلى أداء البلدان الأعضاء من حيث نسبة صادراتها السلعية إلى ناتجها المحلي الإجمالي، يلاحظ أن المتوسطات التي حققتها تشير إلى درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي مقارنة بالمستوى العالمي وبمتوسطات البلدان المتقدمة. فقد ارتفع هذا المؤشر على المستوى العالمي من نسبة 15٪ في عام 1990 إلى نسبة 19.9٪ في عام 2002، بينما ارتفع بمعدل 1.5 نقطة مئوية لدى البلدان المتقدمة من نسبة 14٪ في العام الأول إلى نسبة 15.5٪ في العام الثاني.

ومن ناحية أخرى، سجلت البلدان النامية بدورها ارتفاعا كبيرا في حصة صادراتها في ناتجها المحلي الإجمالي بواقع 19.6 نقطة مئوية من نسبة 18.4٪ في عام 1990 إلى نسبة 38٪ في عام 2002 أي أعلى مما كانت عليه لدى بلدان المنظمة. وبعبارة أخرى، يشير المتوسط الذي حققته البلدان النامية إلى أن نمو أدائها التصديري كان أفضل من مثيله لدى بلدان المنظمة. وفي عام 2002، كانت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط العالمي ومقداره 19.9٪ لدى 32 بلدا عضوا في المنظمة. إلا أن 17 بلدا فقط من تلك البلدان سجل نسبا أعلى من متوسطها لدى البلدان النامية ومقداره 38٪. ويلاحظ أن النسب التي سجلتها البلدان المصدرة للنفط الأعضاء كانت مرتفعة عموما.

وبالإضافة إلى نسبة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي، تمثل حصة حجم التجارة الخارجية من الصادرات والواردات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لدى أي بلد مؤشرا مناسبا

لتحليل مدى انفتاح تجارته. ويشير ذلك المؤشر إلى حجم التبادل الخارجي للبلد مع العالم الخارجي أو مدى انعكاس انفتاحه التجاري على إنتاجه السنوي.

يلاحظ أن حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اتبعت، في المتوسط، نمطا تصاعديا خلال الفترة 1990-2002 (الجدول الملحق رقم 2). وبلغت نسبة الزيادة 16.4 نقطة مئوية من 47.4٪ في العام الأول من الفترة إلى 63.8٪ في العام الأخير. وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي ينم عنه ذلك الارتفاع، إلا أنه يظل أدنى من مثيله لدى البلدان النامية. وبالفعل، فقد بلغت الزيادة في حصة تلك التجارة في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان النامية نسبة 38.2٪ مما يعد نجاحا حقيقيا مقارنة بالنسبة التي زاد بها المتوسط العالمي ومقدارها 10٪، وبالنسبة التي زاد بها المتوسط لدى البلدان المتقدمة ومقدارها 3.4٪. وكما هو الحال بالنسبة لحصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، سجلت البلدان المتقدمة زيادة مطردة في حصة حجم التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه، وكما ستتم مناقشته أدناه، لابد من التعامل مع هذه الأرقام بشيء من الحذر ومن عدم إغفال أن البلدان المتقدمة لا تزال تهيمن على الاقتصاد العالمي إذ تستحوذ على نسبة أكثر من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويبلغ حجم تجارتها نسبة 63.9٪ من المجموع العالمي.

وبينما تمكن 43 بلدا عضوا في المنظمة من تحقيق نفس المتوسط العالمي من حصة حجم التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002، ومقداره 40.5٪، أو التفوق عليه، إلا أن 19 بلدا منها فقط تمكن من تحقيق معدلات أعلى من متوسطها لدى البلدان النامية ومقداره 74.7٪. ومن حيث هذا المؤشر من مؤشرات انفتاح التجارة مقارنة بالمؤشر السابق، يلاحظ أن أداء البلدان الأعضاء في المنظمة كان أفضل بكثير من مثيليه على المستوى العالمي ومستوى البلدان المتقدمة.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية، يلاحظ أن المتوسطيْن الذيْن حققتهما البلدان المصدرة للنفط الأعضاء والبلدان متوسطة النمو الأعضاء (67 و64.9٪ على التوالي) كانا أفضل من المتوسط الذي حققته مجموعة بلدان المنظمة ككل ومقداره 63.8٪، بينما ظل هذا المتوسط لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء ومقداره 39.2٪ أدنى من مثيله على مستوى المجموعة الإسلامية. ومن ناحية أخرى، شهدت حصة حجم التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، زيادة بنسبة 24.2٪ لدى البلدان متوسطة النمو الأعضاء، ونسبة 18.8٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء خلال الفترة قيد الدراسة. و لم تنجح البلدان المصدرة للنفط الأعضاء في زيادة حصتها سوى بنسبة 3.9٪. ومع ذلك، فقد حققت تلك المجموعة أعلى أرقام لمقياسيْ انفتاح التجارة، أي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (39.8٪) وحجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (67٪) بحلول نهاية الفترة قيد الدراسة. وبعبارة أخرى، تعتبر التجارة الخارجية لدى

تلك المجموعة، بفضل الصادرات النفطية، هي القطاع الأهم نسبيا بالمقارنة بكثير من البلدان الأعضاء الأخرى. ومن منظور شامل، يمكن القول إنه على أساس مقياسيْ انفتاح التجارة المذكوريْن، يسير تكامل البلدان الأعضاء مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية في اتجاه تصاعدي.

وعلى الرغم من أن تزايد أهمية التجارة في الاقتصاد العالمي يعتبر مؤشرا على ارتفاع مستوى التكامل مع هذا الاقتصاد، إلا أنه لا بد من توخي الحذر عند المقارنة بين بلدين أو مجموعتين من البلدان. ويلعب حجم الاقتصاد المعني دورا أساسيا في هذا الشأن إذ لا بد من أن تكون المقارنة بين اقتصادات متماثلة من حيث الحجم مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي. من هنا، فإن نمو حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لدى اقتصاد ما يعتبر مؤشرا على تعاظم أهمية التجارة الخارجية في ذلك الاقتصاد. إلا أنها لا تعتبر مؤشرا مناسبا على درجة التكامل مع الاقتصاد العالمي إذا كانت المقارنة قائمة بين بلديْن مختلفيْن من حيث حجمهما الاقتصادي. وتتجلى تلك الحقيقة بدرجة أكبر عندما تكون المقارنة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فبغض النظر عن مؤشريْ التكامل المذكوريْن، يمكن بسهولة الجزم بأن البلدان المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة واليابان وأعضاء الاتحاد الأوروبي، أكثر تكاملا مع الاقتصاد العالمي من البلدان النامية.

بالإضافة إلى المؤشريْن المذكوريْن أعلاه، يعطي هيكل التجارة واتجاهها من حيث أهم الشركاء التجاريين أيضا فكرة عن مستوى انفتاح أي اقتصاد. فمن الناحية العملية، عندما يُوَجِّهُ اقتصاد ما معظم صادراته إلى بلد أو بلديْن فقط، ويتلقى في المقابل معظم وارداته من بلد أو بلديْن أيضا، فإن هذا الاقتصاد يصبح مرهونا بالتطورات التي يشهدها شركاؤه التجاريون الرئيسيون مما سينعكس سلبا على آفاقه التنموية.

الجدول رقم 1
عدد البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث أهم ثلاثة شركاء تجاريين

	الصادرات	الواردات
أكثر من 60٪	18	4
50-59.9٪	8	14
40-49.9٪	19	15
أقل من 40٪	11	23
المجموع	56 (*)	56 (*)

المصدر: الجدولان الملحقان رقما 3 و4.
(*) التي تتوفر البيانات حولها.

وعند تقييم تجربة البلدان الأعضاء في المنظمة في هذا الصدد، يتضح أن أهم ثلاثة شركاء تصديريين يشترون أكثر من نسبة 60٪ من صادرات 18 بلدا من بين البلدان الستة والخمسين الأعضاء التي تتوفر البيانات حولها. وتتراوح تلك النسبة ما بين 50 و59٪ لدى ثمانية من تلك البلدان (الجدول رقم 1). وبعبارة أخرى، يُوَجِّهُ 26 بلدا عضوا أكثر من نصف صادراته إلى ثلاثة شركاء تجاريين فقط. وقد يؤدي هذا المستوى من الاعتماد على التصدير إلى ثلاثة شركاء فقط إلى اختلالات خطيرة في اقتصادات تلك البلدان في حالة توقف هؤلاء الشركاء، لسبب أو لآخر، عن طلب تلك الصادرات. وسيتمثل الأثر المباشر لذلك الاختلال في تراجع العوائد التصديرية وتزايد القلق بشأن القدرة على الاستيراد. وسيزيد هذان العاملان من الضغوط على دخل المواطن واستهلاكه ويقلصان من الآمال والطموحات التنموية. وفي تلك الحالة، تصبح التطلعات بشأن الاستفادة من التكامل مع الاقتصاد العالمي أمرا مشكوكا فيه.

ويلاحظ أن أداء الواردات لدى البلدان الأعضاء أفضل نسبيا من أداء الصادرات. فبينما تبلغ نسبة الواردات القادمة من ثلاثة شركاء تجاريين فقط أكثر من 60٪ من واردات 4 بلدان أعضاء، فإن تلك النسبة تتراوح ما بين 50 و59.9٪ لدى 12 بلدا عضوا (الجدول رقم 1). ويعني ذلك أن ثلاثة بلدان فقط تقدم أكثر من نصف واردات 18 بلدا عضوا.

وكما هو الحال لدى الكثير من البلدان النامية، يلاحظ أن البلدان الأعضاء في المنظمة تعتمد اعتمادا وثيقا في تسويق صادراتها على عدد محدود من الأسواق، معظمها في البلدان الصناعية. إلا أنه إلى جانب السياسات التنموية للبلدان النامية، والتي ترتكز على النهوض بالصادرات والتحرير غير المتناظر للتجارة العالمية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، فإن تلك الظاهرة قد أوقعت البلدان النامية في حلقة مفرغة جديدة من حيث احتياجاتها التنموية. فقد زاد تهميش عدد منها، وخصوصا تلك الواقعة في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، بما نتج عنه استفحال مشكليْ الفقر البشري والعوز لديها.

وعند تفحص متوسط المعدلات التعريفية المرجحة على أساس أحدث البيانات المتوفرة (الجدول الملحق رقم 5)، يلاحظ أن تلك المعدلات لدى بلدان المنظمة لا تقترب من مثيلاتها لدى البلدان المتقدمة المختارة سوى لدى عدد قليل منها. فعلى سبيل المثال، من بين البلدان الأربعة والثلاثين الأعضاء التي تتوفر البيانات حولها، تقل تلك المعدلات عن 5٪ لدى إندونيسيا وإيران وماليزيا وأوزبكستان بالنسبة للسلع الأولية، ولدى إيران وماليزيا وتركمنستان وأوزبكستان بالنسبة للمنتجات المصنعة. وتزيد المعدلات التعريفية المفروضة على السلع الأولية على مثيلاتها المفروضة على المنتجات المصنعة لدى 19 بلدا من بين البلدان الأربعة والثلاثين المذكورة.

ويؤدي ارتفاع درجة التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة، بما في ذلك إزالة التعريفات، إلى حدوث فاقد هام في المداخيل بالنسبة لعدد كبير من البلدان، وخصوصا البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. لذلك، فإن على تلك البلدان توخي الحيطة عند تحرير تجارتها بما يعوضها من مصادر دخلية أخرى عن الخسائر الموازنية التي ستمنى بها. أما الحكومات التي تخفق في ذلك، فستقع في مصيدة تمويل نفقاتها الجارية من خلال الاقتراض مما سيزيد من مشكلة ديونها ويعيق مسيرتها التنموية على المدى الطويل.

3-1-1. تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

بالإضافة إلى مؤشرات تحرير التجارة كما جرت مناقشتها أعلاه، توجد بعض التطورات التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقد الفائت والتي تعتبر خطوات هامة على طريق تحرير التجارة الخارجية على المستوى العالمي. ويذكر من بين تلك التطورات بصورة خاصة التوقيع في 15 أبريل 1994 بمراكش، المملكة المغربية، على *الوثيقة النهائية*، أو إعلان مراكش، الذي استُكملت بموجبه مفاوضات جولة الأوروغواي والذي ينص على تأسيس منظمة التجارة العالمية.

ومع تأسيس المنظمة المذكورة في الأول من يناير 1995، انضم إلى عضويتها 76 بلدا منذ اليوم الأول، وتبعها 36 بلدا خلال العام نفسه بعد استيفاء بعض الشروط. وفي عام 1996، انضم 16 بلدا آخر إلى عضوية المنظمة بحيث بلغ مجموع أعضائها 128 بلدا في نهاية العام الثاني لتأسيسها. ومنذ ذلك التاريخ، انضم إلى عضوية المنظمة 19 بلدا آخر ليصل المجموع إلى 147 بلدا. ويتمتع 31 بلدا بصفة مراقب حتى استكمال عملية الانضمام.

وفيما يخص البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، انضم 15 بلدا منها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يوم 1 يناير 1995 و14 بلدا آخر خلال العام نفسه. وفي عام 1996، انضمت 6 بلدان أخرى ليصبح المجموع حتى نهاية العام الثاني لتأسيس المنظمة 35 بلدا. وقد بلغ عدد بلدان المنظمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 39 بلدا بينما يوجد 11 بلدا آخر في طريقه إلى استكمال عملية العضوية. اما البلدان السبعة المتبقية، فهي لم تتقدم بعد بطلب العضوية (انظر الجدول الملحق رقم 6 للاطلاع على تواريخ انضمام بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إلى عضوية منظمة التجارة العالمية).

وقد فتحت منظمة التجارة العالمية أمام أعضائها قنوات جديدة من أجل تكامل اقتصاداتها مع الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع تحرير التجارة على المستوى العالمي.

وتشمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أساسا اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف (multilateral) وهي ملزمة لكافة الأعضاء، واتفاقيات تجارية عديدة الأطراف (plurilateral) لا تلزم سوى

الأطراف التي قبلتها. وتندرج المجموعة الأولى من الاتفاقيات ضمن الملاحق الثلاثة الأولى لاتفاقيات المنظمة. ويشمل الملحق الأول اتفاقيتيْ التجارة في السلع والخدمات واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ويتضمن الملحقان الثاني والثالث على التوالي القواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات وآلية استعراض السياسة التجارية.

أما الاتفاقيات عديدة الأطراف، فهي اتفاقيات تم التفاوض بشأنها أساسا خلال جولة طوكيو ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) في عام 1948، وهي اتفاقيات غير ملزمة وإن كانت جزءا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتتمثل تلك الاتفاقيات فيما يلي: الاتفاقية بشأن التجارة في الطائرات المدنية، الاتفاقية بشأن المشتريات الحكومية، الاتفاقية بشأن منتجات الألبان، الاتفاقية بشأن لحوم الأبقار. وقد انتهى العمل بالاتفاقيتين الأخيرتين في عام 1997.

وقد بلغ عدد البلدان الموقعة على الاتفاقية بشأن التجارة في الطائرات المدنية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1980، 30 بلدا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة الرسوم الاستيرادية على كافة أنواع الطائرات عدا الحربية منها وكذلك عن كافة المنتجات الأخرى المتضمنة في الاتفاقية.

وتضم الاتفاقية بشأن المشتريات الحكومية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1981، 28 بلدا. وهي تهدف إلى فتح المشتريات الحكومية للمنافسة الدولية من خلال وقف الضغوط السياسية لصالح الشركات المحلية.

وتكفل منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي المشترك لتنظيم الالتزامات التعاقدية لأطراف الاتفاقية. ويصبح النظام التجاري متعدد الأطراف أكثر ارتكازا على القواعد والإجراءات التي سبق تحديدها أو تلك التي هي قيد التحديد ضمن ذلك الإطار. ويمكن تلخيص وظائف منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة وعديدة الأطراف التي تشكل مجتمعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،
- العمل كمحفل للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف،
- العمل على حل المنازعات التجارية،
- الإشراف على السياسات التجارية الوطنية،

- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى المعنية برسم السياسات الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة العالمية، WTO: Trading into the Future، جنيف، 1995).

وقد عقدت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في عام 1995 خمسة مؤتمرات وزارية كما يلي:

1) مؤتمر سنغافورة، 9-13 ديسمبر 1996،

2) مؤتمر جنيف، 18-20 مايو 1998،

3) مؤتمر سياتل، 30 نوفمبر-3 ديسمبر 1999،

4) مؤتمر الدوحة، 9-13 نوفمبر 2001،

5) مؤتمر كانكون، 10-14 سبتمبر 2003.

ومن المقرر عقد المؤتمر الوزاري القادم في هونغ كونغ في ديسمبر 2005.

وقد واجهت البلدان النامية عدة صعوبات خلال عملية تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995 بسبب فتح حسابات تجارتها الخارجية أساسا. و لم تتحقق آمال تلك البلدان فيما يخص طموحاتها التنموية والمزايا التي كانت ترنو إلى جنيها في إطار عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي إذ تباطأت البلدان المتقدمة إلى حد كبير في فتح اقتصاداتها، وخصوصا فيما يخص القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية مثل الزراعة والمنسوجات وغيرها.

من هنا، فقد انتقدت البلدانُ النامية صراحةً البلدانَ المتقدمة خلال مؤتمر سياتل في عام 1999 على اعتبار أن هذه الأخيرة لجأت، من بين أمور أخرى، إلى الاستخدام المكثف للإعانات المداخيلية والإجراءات الشبيهة المشوهة للتجارة، وأساءت استخدام إجراءات مكافحة الإغراق، واستبدلت الحواجز غير التعريفية بمعايير فنية متقدمة، واستفادت بفاعلية من التدابير الصحية والتدابير المتعلقة بصحة النبات كحواجز تجارية. وأصرت البلدان النامية على إعادة النظر في اتفاقيات المنظمة من أجل إرساء نظام تجاري متعدد الأطراف يتحلى بالمزيد من العدالة والإنصاف. وعندما لم تستجب البلدان المتقدمة لمطالب البلدان النامية ومخاوفها، مُنِيَ مؤتمر سياتل بفشل ذريع.

وفي مرحلة لاحقة، أكد مؤتمر الدوحة على الاعتبارات التنموية للبلدان النامية ووافق على إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية تكون القضايا التنموية على رأس جدول أعمالها. وتُعرف هذه الجولة الجديدة بأجندة الدوحة للتنمية ومن المنتظر أن تنتهي في 1 يناير 2005.

ولم يُكلل المؤتمر الوزاري الخامس الذي انعقد في سبتمبر 2003 بكانكون بالنجاح بسبب الخلافات التي نشبت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاعتبارات التنموية للبلدان النامية وتقاعس البلدان المتقدمة عن التعامل المناسب مع تلك الاعتبارات ضمن إطار المنظمة. ومع ذلك، تصر البلدان النامية على استكمال المفاوضات التجارية في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

3-1-2. الاتفاقيات التجارية الإقليمية

ترمي الاتفاقيات التجارية الإقليمية، بما فيها الاتفاقيات الثنائية، إلى خلق وحدات اقتصادية أوسع نطاقا من خلال تحقيق التكامل بين اقتصادات وطنية أصغر حجما على المستوى الإقليمي. وتؤثر مثل تلك الاتفاقيات على الاقتصادات سواء من حيث نمط الإنتاج أو التجارة الخارجية وبالتالي على الأفراد من كافة الأوجه من خلال تنظيم التعريفات، وخلق بيئة أكثر تنافسية، وإعادة توجيه التجارة لصالح البلدان المشاركة، وزيادة حجم التبادل التجاري في الإقليم. وبحسب مستوى التكامل، فقد تأخذ التجمعات الاقتصادية الإقليمية أحد الأشكال الرئيسية الستة التالية: منطقة تجارة تفضيلية، منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد نقدي، اتحاد اقتصادي.

ومن بين أهداف الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الإقليمية الإسراع بعجلة النمو والتنمية الاقتصاديين لدى البلدان المشاركة من خلال توثيق التنسيق والتعاون بينها في المجالات التجارية والنقدية والمالية والاقتصادية. وبعبارة أخرى، فهي ترفع من مستوى التكامل بينها من خلال فتح أسواقها واقتصاداتها على بعضها مع التمييز تجاه الأطراف الثالثة.

ويتناقض ذلك الوضع مع مبدأ عدم التمييز وهو الأهم من بين مبادئ تحرير التجارة متعددة الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية أو ما يعرف باسم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي يتم بمقتضاه تعميم التيسيرات التجارية الممنوحة لأي بلد على نحو تلقائي وفوري على كافة البلدان الأعضاء في المنظمة.

وتعتبر التجمعات الإقليمية التي يتم تشكيلها بموجب الاتفاقيات التجارية الإقليمية استثناء لهذا المبدأ. فهي تعتبر مكملة للنظام التجاري متعدد الأطراف وعاملا مساعدا على بناءه وتعزيزه على

اعتبار أنها تشجع تحرير التجارة وتزيد من درجة تكامل الاقتصادات الوطنيـــة علـــى المـــستوى الإقليمي.

لذلك، ينتظر من الأطراف المتعاقدة على اتفاقيات الغات، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية، أن تبلغ عن الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تشترك فيها. ويبين الجدول رقم 2 الزيادة في عدد تلك الاتفاقيات منذ عام 1970 حيث تسارعت وتيرتها بصورة خاصة بعد تأسيس منظمة التجـــارة العالمية في عام 1995. ويلاحظ أن كافة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أبلغت عـــن اشتراكها في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

الجدول رقم 2
عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية

	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
عدد الاتفاقيات	6	15	21	27	31	80	156	167	181

المصدر: منظمة التجارة العالمية، http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regfac_e.htm.

وتنشط البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كذلك في إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية فيما بينها. ويبين الجدول الملحق رقم 7 أن تلك البلدان أعضاء في 18 تجمعا رئيسيا من بـــين تلـــك التجمعات، منها 13 تجمعا مؤلفا من بلدان متجاورة، و5 تجمعات، هي اتحاد المغرب العـــربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخلـــيج العربيـــة، ومنظمـــة التعـــاون الاقتصادي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تقتصر عضويتها على بلدان أعـــضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وينتمي معظم بلدان المنظمة إلى أكثر من تجمع إقليمي. وبما أن أهداف ووظائف تلك التجمعات قد جرى تناولها سابقا في أكثر من دراسة من دراسات المركز، فسوف لن يتم هنا الخوض في هذا الموضوع.

كما ركزت البلدان الأعضاء في المنظمة على زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها ضمن إطار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)، وهي تعي الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها تمهيدا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة سوق إسلامية مشتركة أو أي شكل آخر من أشكال التكامل الاقتـــصادي. وتوجـــد ضرورة لتحقيق ذلك التكامل لمساعدة تلك البلدان على التقليل من الآثار السلبية للعولمة وجـــني مزاياها.

ومن شأن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيـــز التعـــاون الاقتـــصادي والتجاري بين بلدانها الأعضاء أن يساعد تلك البلدان على التقدم نحو إقامة شكل أكثر تقدما من

أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويمثل انطلاق المفاوضات التجارية بمقتضى اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خطوة هامة على طريق تحقيق ذلك الهدف، كما يعتبر استكمال اجتماعين من اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية في أبريل وسبتمبر 2004 بأنطاليا تطورا ملموسا في ذلك الاتجاه.

3-2. التحرير المالي

بالإضافة إلى تحرير التجارة، تتمثل قناة أخرى من قنوات التكامل مع الاقتصاد العالمي في تحرير حساب رأس المال. ويتم فيما يلي إجراء تحليل مماثل للتحليل الذي أجري على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث درجة انفتاحها التجاري في ضوء عدد من المؤشرات ذات العلاقة. ويتمثل أول تلك المؤشرات في حصة إجمالي تدفقات رأس المال الخاص[1] في الناتج المحلي الإجمالي (الجدول الملحق رقم 8). ويلاحظ حدوث ارتفاع مفاجئ في تلك الحصة لدى البلدان الأعضاء كمجموعة في عام 2002 لتقفز إلى 12.4٪ بعد أن كانت تتراوح ما بين 7.6 و8٪ (الجدول الملحق رقم 8). ومع ذلك، فقد ظلت تلك الحصة أدنى من متوسطها العالمي البالغ 20.8٪، وهو أمر ينطبق على كافة سنوات الفترة قيد الدراسة. ويشير ذلك بوضوح إلى أن إجمالي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة كانت دون المستوى المطلوب بالمقارنة بباقي مناطق العالم. فمن بين 25 بلدا عضوا في المنظمة، لم تنجح سوى ثلاثة بلدان فقط، هي أذربيجان والبحرين وكازخستان، في تسجيل حصص لتلك التدفقات في ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من المستوى العالمي في العام المذكور. وعلى مستوى المجموعات الفرعية، يلاحظ أن الفضل في الارتفاع الذي شهده عام 2002 يعود إلى مجموعة البلدان المصدرة للنفط الأعضاء في المنظمة حيث ارتفعت تلك النسبة لديها من 6.8٪ في عام 2001 إلى 19.1٪ في عام 2002. وبينما سجلت مجموعة البلدان متوسطة النمو الأعضاء متوسطا مقداره 8.6٪، لم تتمكن البلدان الأقل نموا الأعضاء من تسجيل سوى نسبة 2.8٪. وبينما تراجع أداء ذلك المؤشر عموما لدى مجموعتيْ البلدان الأقل نموا الأعضاء والبلدان المصدرة للنفط الأعضاء باستثناء عام 2002، فهو لم يبد ارتفاعا سوى لدى البلدان متوسطة النمو الأعضاء خلال الفترة قيد الدراسة. ومع ذلك، فقد ظل ذلك المعدل لدى هذه المجموعة الأخيرة أدنى نسبيا من متوسطه العالمي ومقداره 20.8٪ ومن متوسطه لدى البلدان النامية ومقداره 21.2٪ في عام 2002.

[1] هي مجموع القيم المطلقة للتدفقات الواردة والمغادرة من الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى التي تُسَجَّل في الحساب المالي لميزان المدفوعات باستثناء التغيرات في أصول ومطلوبات السلطات النقدية والحكومة (مؤشرات التنمية العالمية، ص 309).

ومن المؤشرات الأخرى المستخدمة في تحليل الانفتاح المالي حصة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الناتج المحلي الإجمالي[2]. ويلعب هذا النوع من الاستثمار دورا هاما في أي اقتصاد سواء من الناحية المالية كمصدر من مصادر العملات الأجنبية في ميزان المدفوعات أو من حيث خلق فرص العمل وزيادة النشاطين الاقتصادي والتجاري.

ويلاحظ أن الأداء الشامل لبلدان المنظمة من حيث هذا المؤشر كان أضعف نسبيا من مثيله على المستوى العالمي خلال الفترة قيد الدراسة (الجدول الملحق رقم 9). أما على مستوى المجموعات الفرعية، فيلاحظ وجود اتجاه تصاعدي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء. فبينما شهد أداء هذه المجموعة زيادة مستمرة، كان مثيليه لدى المجموعتين الأخريين متواضعين نسبيا. ويلاحظ أنه من بين هاتين المجموعتين، كانت حصة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعة البلدان متوسطة النمو الأعضاء أعلى بصفة مستمرة من متوسطها لدى مجموعة بلدان المنظمة ككل.

الجدول رقم 3
ترتيب بلدان المنظمة حسب مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

10	بروناي	76	تونس	116	باكستان
12	غامبيا	82	بنين	117	سيراليون
15	كازخستان	83	نيجيريا	119	بوركينا فاسو
17	غويانا	84	أوزبكستان	121	النيجر
24	موزمبيق	86	كوت ديفوار	122	الكاميرون
33	أذربيجان	93	تاجيقستان	125	بنغلاديش
45	توغو	94	السنغال	129	عمان
46	المغرب	96	لبنان	131	إيران
54	الأردن	98	قطر	132	الكويت
56	البحرين	101	الجزائر	134	ليبيا
57	السودان	103	سوريا	135	السعودية
58	أوغندا	107	قيرغيزيا	136	الإمارات
67	ألبانيا	110	مصر	137	اليمن
68	مالي	112	تركيا	138	إندونيسيا
70	ماليزيا	114	غينيا	139	الغابون
				140	سورينام

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، 2003.

[2] هي مجموع رأس مال حقوق الملكية، والعوائد المعاد استثمارها، ورؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل الأخرى (مؤشرات التنمية العالمية، ص 309).

يقيس مؤشرٌ وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2003 أداءَ الاستثمار الأجنبي المباشر في كل بلد مقارنة بإمكاناته الاقتصادية (الجدول رقم 3). ويتم بموجب ذلك المؤشر ترتيب البلدان حسب حجم اقتصاداتها، ويُحسب على أساس نسبة حصة البلد في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتتوفر بيانات المؤشر لمائة وأربعين بلدا، 46 منها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويلاحظ أن معظم البلدان الأعضاء في المنظمة التي تتوفر البيانات حولها تستقطب تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات لا تتناسب بالمرة مع حجم اقتصاداتها مما يشير إلى أنه بغض النظر عن الآفاق الواعدة لأي بلد، فإنه توجد شروط مؤسسية واقتصادية كلية هامة لا بد من توفرها لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما تم شرحه في القسم السابق.

في ضوء التحليل السابق، تتضح ضرورة تعزيز قدرات بلدان المنظمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُنتظر من السلطات المحلية اعتماد جملة من السياسات لتحقيق ذلك الهدف، منها تحسين رأس المال البشري، والالتزام بسياسات اقتصادية كلية سليمة وقابلة للتنبؤ، وبناء أطر مؤسسية وقانونية سليمة، والمحافظة على درجة كافية من الانفتاح التجاري بما يحقق التوازن بين الحاجات التنموية للبلد المتلقي والحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي.

ومن حيث استثمارات الحافظة[3]، يلاحظ أن نمو هذه القناة من قنوات التمويل كان سريعا في الأسواق المتقدمة خلال الفترة قيد الدراسة (الجدول الملحق رقم 10). أما بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة، فقد كان مستوى تلك الاستثمارات فيها متواضعا وكثير التقلب. وبوصفها مصدرا هاما من مصادر التمويل الإنمائي، تعتبر تلك الاستثمارات الأداة التي تنطوي على أكبر قدر من المجازفة بالنسبة للآفاق التنموية لأي اقتصاد.

وبغض النظر عن انخفاض مستواها وتقلبها المستمر، يلاحظ أيضا أن استثمارات الحافظة أصبحت تتركز في عدد محدود من بلدان المنظمة، وخصوصا البلدان متوسطة النمو الأعضاء. فمن بين البلدان التسعة والثلاثين الأعضاء التي تتوفر البيانات حولها، استقطب 18 بلدا هذا النوع من التدفقات في عام 1990. وفي عام 2002، بلغ هذا العدد 19 بلدا من أصل 23 بلدا. وعلى مستوى المجموعات الفرعية، حصلت البلدان الأقل نموا الأعضاء على أدنى نسبة من تلك التدفقات. وعليه، يشير الأداء الشامل لذلك المؤشر إلى أن البلدان الأعضاء لم تنجح في تفعيل دور

[3] تشمل تدفقات محافظ الأسهم غير المولِّدة للديون (مجموع أموال البلد والعوائد الإيداعية ومشتريات الأسهم المباشرة من قبل المستثمرين الأجانب)، وتدفقات محافظ الديون (السندات المشتراة من قبل المستثمرين الأجانب) (مؤشرات التنمية العالمية، ص 329).

تلك التدفقات في تعديل الاستهلاك كما ترتئيه مختلف الدراسات الاقتصادية وأنها تعاني من عدم استقرار تلك الأداة من أدوات التكامل الاقتصادي وتقلبها على نحو غير متوقع.

الجدول رقم 4
رسملـــــــة الســـــــوق
(حصص مئوية)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003
البلدان الأقل نموا الأعضاء	0.2	0.3	0.3	0.6	0.6	0.5
البلدان متوسطة النمو الأعضاء	49.8	83.7	65.4	58.7	66.3	65.6
البلدان المصدرة للنفط الأعضاء	50.1	16.0	34.4	40.8	33.1	33.9
مجموع بلدان المنظمة (مليار دولار)	169.7	407.9	418.3	403.1	371.9	558.8
العالم (مليار دولار)	9399.7	17781.7	36030.8	32189.2	27561.7	23359.5
حصة بلدان المنظمة في الإجمالي العالمي	1.8	2.3	1.2	1.3	1.3	2.4

على الرغم من التقلبات التي تتسم بها تدفقات استثمارات الحافظة، فإن قسما منها، وهو محـــافظ الأسهم، يكتسي أهمية خاصة في تعميق الأسواق المالية المحلية وتوفير أداة أقل تكلفة مـــن أدوات تمويل الشركات عدا الاقتراض. من هنا، تعتبر رسملة السوق[4] والتطورات التي شهدتها خلال الفترة قيد الدراسة مؤشرا جيدا على مدى استفادة البلدان الأعضاء من التكامل المالي مـــع الاقتـــصاد العالمي (الجدول الملحق رقم 11). وحسب البيانات المتاحة، يلاحظ أن حصة رسملة الأســـواق الإسلامية في الإجمالي العالمي تزايدت من نسبة 1.8٪ في عام 1990 إلى نسبة 2.3٪ في عـــام 1995 ونسبة 2.4٪ في عام 2003 (الجدول رقم 4). وعلى الرغم من تزايد تلـــك النـــسبة بصورة خاصة خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، فإن كفايتها في تمويل القطـــاع الخاص بالبلدان الأعضاء تظل محطا للجدل. لذلك، فإن الأرقام الخاصة بهذا المؤشر أيضا تشير إلى أنه لا يزال هناك خطوات ينبغي اتخاذها حتى تستفيد البلدان الأعضاء من الانفتاح المالي.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية، يلاحظ أن البلدان الأقل نموا الأعضاء ســـجلت أدنى حـــصة لرسملة السوق بينما سجلت البلدان متوسطة النمو الأعضاء أعلاها. وبغض النظـــر عـــن بـــاقي

[4] سعر الحصة مضروبا في عدد الحصص القائمة (مؤشرات التنمية العالمية، ص 269).

الاعتبارات، فمن الملاحظات المهمة أن رسملة السوق شهدت زيادة منتظمة لدى كافة المجموعات الفرعية، وإن تباينت وتيرة تلك الزيادة من مجموعة فرعية إلى أخرى.

وتمثل أسواق الأسهم أداة هامة ومنخفضة التكلفة من أدوات التمويل للشركات والمستثمرين الماليين وفرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية. لذلك، فإن قيام البلدان الأعضاء بتطوير بورصاتها المالية أمر على درجة كبيرة من الأهمية وخصوصا من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التكامل المالي. وفي هذا السياق، يمكن إرساء نظام يرمي إلى المساهمة في زيادة رسملة أسواق الأسهم في البلدان الأعضاء وفي الوقت نفسه زيادة فرص الربح المتاحة للمستثمرين من تلك البلدان.

3-2-1. التحرير من خلال تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي

لما كان التكامل مع الاقتصاد العالمي ينطوي على فتح الاقتصادات الوطنية، أي إنتاج وتجارة السلع والخدمات، من خلال الإزالة الجزئية للحواجز التعريفية وغير التعريفية، فقد أصبحت اقتصادات البلدان النامية عرضة لمنافسة شرسة من العالم الخارجي. وبسبب الطبيعة التنافسية للاقتصاد العالمي، انخفضت الأسعار المحلية للسلع والخدمات مما قد يؤدي إلى انتهاء نشاط الشركات ذات الهامش الربحي المنخفض والتكاليف الإنتاجية المرتفعة واختفائها من الساحة.

ومن ناحية أخرى، يتطلب احتدام المنافسة على المستوى العالمي تعديل الاقتصادات على المستوى الكلي بحيث تضطر البلدان إلى تحويل تركيزها باتجاه تنفيذ سياسات اقتصادية تكاليفية الأساس بدلا من السياسات والبرامج الإنسانية والاجتماعية.

وتمثل الضرائب المصدر الأساسي من مصادر تمويل الخدمات الإنسانية والاجتماعية. وبما أنها أحد عناصر التكلفة بالنسبة للقطاع الخاص، فهي تؤثر بصورة مباشرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والدوليين على السواء. لذلك، لم يكن هناك مفر من خفض النفقات الحكومية على بعض تلك الخدمات في خضم عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي. فقد كان على البلدان الاستجابة للضغوط التنافسية من العالم الخارجي من خلال خفض الأجور والنفقات على الخدمات مثل التعليم والصحة وغيرها من أجل زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها المحلية بالرغم مما سيترتب على ذلك من تكاليف اجتماعية باهظة على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، تأثرت بعض البلدان النامية، وإن كان بدرجات متفاوتة، تأثرا كبيرا بفتح اقتصاداتها تمهيدا لتكاملها مع الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى، أدى فتح حساب رأس المال وإزالة القيود على الصرف الأجنبي إلى زيادة حرية تنقل رأس المال الخاص عبر البلدان، بما فيها البلدان النامية، وإلى نشوء أسواق نقدية ومالية

ورأسمالية أكثر تكاملا. وقد كان هذا التطور إيجابيا من وجهة نظر البلدان النامية نظرا لحاجتها إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق تطلعاتها التنموية. كما أن السيطرة على عرض النقود وأسعار الفائدة والصرف أصبح أمرا متزايد الصعوبة بالنسبة للمصارف المركزية والسلطات النقدية والحكومات. وكنتيجة لذلك، اضطرت البلدان النامية أثناء عملية التكامل إلى التعامل مع تقلبات حادة في العملات الوطنية والعالمية والأسواق المالية ومع اختلالات خطيرة سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو على المستوى الهيكلي لاقتصاداتها. وكانت تلك هي البيئة التي شهدت اندلاع الأزمة المكسيكية في عام 1994، والأزمة الآسيوية في عام 1997، والأزمة الروسية في عام 1998.

وفي ظل تلك الظروف، اضطر العديد من البلدان النامية إلى اللجوء إلى موارد صندوق النقد الدولي لإعادة الانتعاش إلى اقتصاداتها. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية للصندوق تتمثل في منح القروض إلى البلدان التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها[5]، إلا أن تلك العملية ليست مجرد إقراض عادي. فكما تنص عليه صراحة مصادره، يهدف الصندوق، من خلال هذه المساعدة المالية، إلى تمكين البلدان من إعادة بناء احتياطياتها من العملات الأجنبية وتحقيق الاستقرار لعملاتها والاستمرار في تمويل وارداتها. كما يراد من قروض الصندوق تخفيف وطأة سياسات التعديل الهيكلي والإصلاح التي يتعين على البلد المعني تطبيقها لإصلاح الخلل في ميزان مدفوعاته وتهيئة البيئة المناسبة من أجل تحقيق نمو اقتصادي قوي (صندوق النقد الدولي، 2004a October). وبعبارة أخرى، تدعم قروض الصندوق جهود الاستقرار والتعديل الهيكلي ضمن اقتصاد البلد المعني بهدف زيادة مستوى تحريره وعولمته، أي تكامله مع الاقتصاد العالمي. وبطبيعة الحال، تنطوي برامج الصندوق للاستقرار والتعديل الهيكلي على شروط وإجراءات قاسية، بما فيها تقليص البرامج الإنسانية والاجتماعية، وتحرير الأسعار المحلية من خلال إزالة الإعانة السعرية، وتحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود الكمية وخفض التعريفات، وإزالة الحواجز الحكومية على النشاطات الاقتصادية، وخصخصة المؤسسات والمنشآت الحكومية بما فيها المصارف.

وقد طبقت البلدان النامية، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، العديد من برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكما هو الحال بالنسبة لبرامج الصندوق، تهدف ائتمانات البنك إلى تحرير الأسعار والأسواق المحلية، وخصخصة المنشآت الحكومية، وتحرير التجارة الخارجية. ويقتصر هذا القسم من الورقة على برامج الصندوق.

[5] http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm كما في أكتوبر 2004.

ويُذكر من بين ترتيبات الصندوق اتفاقات الاستعداد الائتماني التي يُسمح بموجبها للبلد العضو بالسحب من حساب الموارد العامة للصندوق وفق الشروط المتفق عليها ومن بينها مبلغ القرض، وأجله، وهو عام أو عامين في العادة، والخطوات التي يتعين تنفيذها للحصول عليه. ويتم الاتفاق على تلك الشروط بعد مشاورات بين الصندوق والبلد العضو، وهي ترمي في معظمها إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات على نحو مستدام من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات، وتشمل سياسات لتحرير التجارة الخارجية أمام المنافسة العالمية وفتح حساب رأس المال بما يسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال. كما تتم إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي من خلال إجراءات تقشفية تطبق على القطاعين المالي والمصرفي وعلى الميزانية الحكومية. وعادة ما تكون تلك الإجراءات محل انتقاد بسبب تأثيراتها المناوئة على البرامج الاجتماعية والتنمية البشرية ومستوى المداخيل وتوزيعها والاستخدام و، بصورة خاصة، الفقر.

وتهدف أداة أخرى من أدوات الصندوق، هي تسهيل النمو والحد من الفقر، إلى تعزيز مركز ميزان المدفوعات ودعم النمو الاقتصادي لدى البلدان الأعضاء الفقيرة بما يرفع من مستوى معيشة شعوبها ويخفف من حدة الفقر لديها. وبموجب هذا التسهيل، يمكن للبلدان منخفضة الدخل الاقتراض من الصندوق وفق شروط ميسرة. ويستفيد من التسهيل حاليا 80 بلدا من البلدان منخفضة الدخل. وتقدم القروض على دفعات ضمن ترتيبات لمدة ثلاث سنوات ورهنا بالوفاء بمعايير الأداء واستكمال مراجعات البرنامج. ويتضمن التسهيل إجراءات تتعلق بالسياسات بهدف تخفيف الفقر من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ودعم استدامة النمو. وكما تشير إليه ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر، تتضمن أهداف البرنامج نقاطا بشأن التقارب مع إطار اقتصاد السوق.

وقد بدأ العمل بهذا التسهيل في ديسمبر 1987 تحت عنوان تسهيل التعديل الهيكلي لتقديم مساعدات بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات في ميزان مدفوعاتها. وفي عام 1994، تم توسيع نطاق التسهيل المذكور ليصبح التسهيل التمويلي المعزز للتعديل الهيكلي. وفي عام 1999، أصبح تخفيف الفقر أحد أهم عناصر التسهيل وتغير اسمه إلى تسهيل النمو والحد من الفقر.

ويتمثل تسهيلٌ آخر من تسهيلات صندوق النقد الدولي في تسهيل الصندوق الممدد الذي بدأ العمل به في عام 1974 لدعم البرامج الاقتصادية التي تمتد عادة لمدة ثلاث سنوات بهدف تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات نتيجة للمشاكل الاقتصادية الكلية والهيكلية. وفي العادة يذكر البرنامج الاقتصادي للبلد العضو الأهداف العامة لفترة السنوات الثلاث والسياسات المحددة

المزمع تطبيقها خلال السنة الأولى. أما السياسات التي ستطبق خلال السنوات التالية، فيتم تحديدها خلال المراجعات الدورية للبرنامج.

ويوضح الجدول الملحق رقم 13 عدد التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها كل بلد عضو في المنظمة منذ عام 1990 حسب نوع كل تسهيل. ويلاحظ أن البلدان الأعضاء وافقت على اقتراض ما قيمته 43.3 مليارا من حقوق السحب الخاصة، منها 30.9 مليارات تم سحبها ضمن إطار 46 اتفاقا للاستعداد الائتماني. كما وافقت عشرة بلدان أعضاء على اقتراض ما قيمته 13.1 مليارا من حقوق السحب الخاصة (سُحِبَ منها 9.8 مليارات) ضمن إطار 15 اتفاقا لتسهيل الصندوق الممدد، و25 بلدا على اقتراض ما قيمته 8.2 مليار من حقوق السحب الخاصة (سُحِبَ منها 5.9 مليارات) ضمن إطار 71 اتفاقا لتسهيل النمو والحد من الفقر، و12 بلدا على اقتراض ما قيمته 834 مليونا فقط من حقوق السحب الخاصة (سُحِبَ منها 766 مليونا) ضمن إطار 12 اتفاقا لتسهيل التعديل الهيكلي. وبذلك، يكون 38 بلدا عضوا قد اتفق على اقتراض 65.4 مليارا من من حقوق السحب الخاصة، منها 47.3 مليارا تم سحبها بالفعل، ضمن إطار 144 اتفاقا اقتراضيا منذ عام 1990.

4. التكامل والبنى الأساسية المادية والهيكلية

إن النتائج الإيجابية لتحرير التجارة وحسابات رأس المال لا تتأتى تلقائيا، وإنما رهن باستيفاء عدد من الشروط الأساسية وإرساء الأطر المادية والمؤسسية اللازمة. ومن حيث الوضع الراهن لتكامل بلدان المنظمة مع الاقتصاد العالمي، يلاحظ أن عملية الانفتاح سارت بوتيرة سريعة نسبيا منذ عام 1990 وإن صادفتها بعض التقلبات. إلا أنه على الرغم من هذه الوتيرة السريعة، فإنه يظل هناك الكثير الذي ينبغي على تلك البلدان عمله من أجل جني المزيد من مزايا التحرير وتقليص المخاطر المرتبطة به. ولعل تعزيز البنى الأساسية المادية والمؤسسية من أهم الخطوات المطلوب اتخاذها في هذا الاتجاه.

4-1. تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

لقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا وترابطا من أي وقت مضى. ومن بين العوامل التي أسهمت بدرجة كبيرة في هذه العملية الابتكارات التكنولوجية والتحسينات والتطورات التي شهدتها البنى الأساسية للنقل والمواصلات. وتُذكر بصورة خاصة إمكانية تبادل المعلومات والبيانات بين الحواسيب عبر الإنترنت لما تتيحه من سهولة في الحصول على المعلومات والخدمات بما جعلها المحرك للتجارة العالمية في السلع والخدمات. وليس من قبيل الصدفة أن تتسارع وتيرة

عمليتيْ العولمة والتكامل خلال تسعينات القرن الماضي، أي مع انطلاق خدمات الإنترنت واتساع نطاق انتشارها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن الإنترنت أصبحت مكونا لا غنى عنه من مكونات التجارة الدولية (الإلكترونية)، فإنه فيما يتعلق بالدراية الفنية والمعلومات التقنية والخبرات، فإنها تصبح عديمة الجدوى نظرا لما يخضع له الجزء الأكبر من المعلومات التقنية من حماية صارمة بموجب القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

الجدول رقم 5
المؤشرات الأساسية للمعلومات والاتصالات، 2002

	بلدان المنظمة	العالم	نسبة بلدان المنظمة إلى العالم (٪)
عدد خطوط الهاتف الرئيسية (000)	78742.1	1091575.7	7.2
عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 من السكان	6.3	17.9	
عدد المشتركين في الهاتف المحمول (000)	82861.4	1162674.6	7.1
عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 من السكان	6.6	19.1	
عدد الحواسيب الشخصية (000)	24877	587518	4.2
عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان	2.1	9.9	
عدد مشغلي الإنترنت	458432	157581802	0.3
عدد مشغلي الإنترنت لكل 10000 من السكان	3.8	258.6	
عدد مستخدمي الإنترنت (000)	36266	623023	5.8
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 10000 من السكان	288.5	1022.0	

المصدر: مركز أنقرة، دور النقل والاتصالات في إقامة سوق إسلامية مشتركة، نوفمبر 2004، ERT/ACC20/SM1.

وقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورا هاما في تيسير عولمة الأسواق المالية وتدويل خدماتها بحيث أصبحت المصارف والنشاطات المصرفية وأسواق العملات والأسهم ورؤوس الأموال العالمية ترتبط ببعضها إلكترونيا. فمن ناحية، زاد ذلك التطور في الأسواق المالية العالمية من المزايا التي يحصل عليها مستخدمو تلك الخدمات ومن فرص الاستثمارية المتاحة لهم، كما اختُصر

الوقت وتراجعت تكلفة النقل إلى حد كبير مقارنة بالممارسات التقليدية السابقة. ومن ناحية أخرى، أدى تقدم التكنولوجيا وتحرير حسابات رأس المال إلى نشوء بيئة أكثر تنافسية في البلدان النامية. فقد اضطرت المصارف والمؤسسات المالية في تلك البلدان إلى مواجهة صعوبات جمة أثناء فتح خدماتها المالية للمنافسة الدولية وإلى التعرف على كيفية التعامل مع تلك التكنولوجيات المعقدة وإعادة هيكلة آلياتها التشغيلية وبالتالي تحسين جودة خدماتها لتنافس مثيلاتها على المستوى العالمي.

ويلاحظ أنه في عالمنا المترابط من حيث المعلومات والاتصالات، فإن وضع البنية الأساسية للبلدان الأعضاء في المنظمة في هذين المجالين غير واعدة عند مقارنتها بما هي عليه لدى البلدان المتقدمة أو على المستوى العالمي. فحصة بلدان المنظمة في خطوط الهاتف الرئيسية في الإجمالي العالمي لم تتجاوز نسبة 7.2٪ في عام 2002 (الجدول رقم 5). ومن حيث عدد تلك الخطوط لكل 100 من السكان، يلاحظ أنه لم يتجاوز 6.3 خطوط أو حوالي ثلث المتوسط العالمي ومقداره 17.9 خطا. ومن حيث عدد المشتركين في الهاتف المحمول، يلاحظ أن حصة بلدان المنظمة بلغت 7.1 مشتركين فقط في العام نفسه. ومن حيث عدد المشتركين في هذا الهاتف لكل مائة من السكان، يلاحظ أنه يبلغ 6.6 مشتركين أي أيضا حوالي ثلث متوسطه العالمي.

وفيما يخص الحواسيب والإنترنت، يلاحظ أن قدرات البلدان الأعضاء في المنظمة شديدة الانخفاض مقارنة بالمتوسطات العالمية حيث لا تتعدى نسبة الحواسيب الشخصية لدى البلدان الإسلامية نسبة 4.2٪ من الإجمالي العالمي. ويبلغ عدد تلك الحواسيب لكل 100 من السكان 2.1 فقط من المتوسط العالمي ومقداره 9.9 حواسيب، أي حوالي خمس المتوسط العالمي. ومن حيث مضيفي ومستخدمي الإنترنت، فإن حصتيهما لدى بلدان المنظمة كمجموعة لا تزيدان على 0.3 و5.8٪ على التوالي من المجموع العالمي[6] (الجدول رقم 5).

ويلقي الجدول رقم 5 الضوء على الوضع غير المُرضي لبلدان المنظمة من حيث بناها الأساسية وقدراتها وتقدمها على صعيد منتجات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويمثل هذا الانخفاض في مستوى الحصول على تلك التكنولوجيا والخدمات عائقا أمام بلدان المنظمة في جهودها للتكامل مع الاقتصاد العالمي وسد الفجوة التنموية التي تفصلها عن البلدان المتقدمة.

6 للاطلاع على تحليل وتقييم أكثر تفصيلا لوضع قطاع الاتصالات في بلدان المنظمة، انظر تقرير مركز أنقرة بعنوان "دور النقل والاتصالات في إقامة سوق إسلامية مشتركة"، نوفمبر 2004، ERT/ACC20/SM1.

ومن شأن رفع كفاءة البنية الأساسية في مجال الاتصالات ودعمها بالمنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة أن يؤثرا بصورة إيجابية على قطاعيْ التجارة والمالية بصفة خاصة. وسيسهم إنشاء إطار فاعل للمعلومات والاتصالات فيما بين البلدان الأعضاء في زيادة الكفاءة والإنتاجية والتنافسية في أسواقها المحلية بما سيساعدها على التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4-2. النقـــــل

تكتسي البنية الأساسية للنقل في أي بلد نفس أهمية قدراته في مجال الاتصالات والمعلومات من أجل دعم نشاطاته التجارية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال الترابط القائم بين مختلف الصناعات ضمن أي اقتصاد. فبالإضافة إلى النقل، توجد ضرورة لنقل الأفراد، أو الوكلاء الاقتصاديين، أيضا من مكان إلى آخر.

وقد ساعد دخول التكنولوجيا الحديثة إلى هذا القطاع على تجاوزه لدوره التقليدي. ومن شأن بلوغ المستوى المناسب للبنية الأساسية للنقل والتشغيل السلس والفاعل لمختلف وسائطه أن يزيدا من كفاءة وإنتاجية كافة القطاعات في أي بلد وقدرته التنافسية على المستوى الدولي.

وستضيف تلك التكنولوجيا حلقات إيجابية في علاقات البلد الدولية وتيسر تكامله مع الاقتصاد العالمي. وبطبيعة الحال، لا يمكن الكلام عن مثل ذلك التكامل بدون بلوغ المستويات المناسبة في شبكات النقل بمختلف أشكالها لربط البلد المعني بالأسواق العالمية. من هنا، فإن الاتصالات والنقل يلعبان دورين حيويين ومتلازمين في هذا المضمار.

ومن حيث البنية الأساسية للنقل لدى بلدان المنظمة، يلاحظ أنه على الرغم من التغير الذي تشهده وسائل النقل المختلفة، فإن حصة هذا القطاع لديها في الإجمالي العالمي أفضل نسبيا من مثيلتها في قطاع المعلومات والاتصالات إذ تمتلك تلك البلدان شبكة من الطرق السريعة (المعبدة وغير المعبدة) يبلغ طولها حوالي 3 ملايين كيلومتر وهو ما يعادل نسبة 10.4٪ من الإجمالي العالمي (الجدول رقم 6). وفيما يخص السكك الحديدية، يصل طول الشبكة الإسلامية إلى 101304 كيلومتر أو نسبة 9.1٪ من الإجمالي المذكور.

ومن حيث النقل البحري، يبلغ عدد الموانئ الرئيسية في بلدان المنظمة 277 ميناء بينما يصل عدد السفن إلى 2716 سفينة. ويمثل إجمالي الأسطول البحري الإسلامي، مقاسا بإجمالي الأطنان المسجلة، نسبة 6٪ من الإجمالي العالمي. وتتراوح تلك النسبة ما بين 3.3٪ فيما يخص سفن

الحاويات، و7.2٪ فيما يخص ناقلات النفط، و7.8٪ فيما يخص سفن نقل البضائع، و8٪ فيما يخص أنواع السفن الأخرى.

وفيما يخص النقل الجوي، يبلغ عدد المطارات لدى البلدان الإسلامية 4485 مطارا، منها 1326 مطارا فقط ذات ممرات معبدة أو نسبة حوالي 30٪ من المجموع. ويلاحظ أن مركز بلدان المنظمة من حيث حركة الملاحة الجوية المدنية أيضا لم يكن مُرضيا. فمن حيث عدد كيلومترات الطيران والمسافرين الجويين، يلاحظ أن حصتيْ تلك البلدان من الإجمالي العالمي لم تتعد 6.2 و6.5٪ على التوالي.

الجدول رقم 6
مؤشرات النقل الأساسية

	بلدان المنظمة	العالم	بلدان المنظمة كنسبة من العالم (٪)
إجمالي الطرق السريعة (كيلومتر)	2969967	28510315	10.4
شبكات السكك الحديدية (كيلومتر)	101304	1115205	9.1
عدد الموانئ الرئيسية	277	غير متوفرة	
عدد السفن	2716	غير متوفرة	
الأسطول التجاري كما في 31 ديسمبر 2002 (إجمالي الأطنان المسجلة)			
إجمالي عدد السفن	35483049	591704137	6.0
ناقلات النفط	12928367	179819924	7.2
سفن نقل البضائع السائبة	6924362	171628160	4.0
سفن البضائع العامة	6972508	89727245	7.8
سفن الحاويات	2374899	72206406	3.3
السفن الأخرى	6282912	78322402	8.0
عدد المطارات (ممرات غير معبدة)	3159	غير متوفرة	
عدد المطارات (ممرات معبدة)	1326	غير متوفرة	
إجمالي عدد المطارات	4485	غير متوفرة	
حركة الملاحة الجوية في عام 2000			
كيلومترات الطيران (مليون)	1553	25155	6.2
عدد المسافرين (000)	107675	1655164	6.5
عدد المسافرين للكيلومتر	207136	3014211	6.9
إجمالي عدد الأطنان للكيلومتر	27016	400740	6.7

المصدر: مركز أنقرة ، "دور النقل والاتصالات في إقامة سوق إسلامية مشتركة"، نوفمبر 2004، ERT/ACC20/SM1.

وعليه، فمن زاوية شاملة، وبالنظر إلى مساحتها الشاسعة بريا وبحريا وانتشارها على امتداد أربع قارات بحيث تمثل مساحتها سدس مساحة العالم، فإن المستوى الذي بلغته بلدان المنظمة من حيث البنية الأساسية للنقل وخدماته يظل شديد الانخفاض وغير كاف لسد احتياجاتها ومساعدتها على التكامل بصورة أفضل مع الاقتصاد العالمي.

4-3. بناء القدرات المؤسسية

يَضْطَرُّ الانفتاحُ من خلال إزالة الحواجز والقيود التجارية وتحرير التدفقات الرأسمالية الاقتصادتِ النامية إلى التعامل مع لاعبين اقتصاديين جدد تتباين ممارساتهم التجارية وتشريعاتهم وعاداتهم وأحجامهم. وفي هذا المناخ الجديد، تصبح الممارسات والمؤسسات والأطر القانونية التقليدية غير قادرة على الصمود أمام درجة التقدم والتعقيد التي تنطوي عليها عمليات التحرير تلك. من هنا، فإن عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي تتطلب تهيئة بيئة جديدة يُمْنَحُ فيها كافة اللاعبين الاقتصاديين، محليين وأجانب، نفس المعاملة والحقوق وتتاح لهم نفس المعلومات. ويصبح ذلك في المتناول عند تأسيس أهم ديناميكيات آلية السوق. لذلك، فإن التكامل مع الاقتصاد العالمي يتطلب اعتماد الهياكل المؤسسية الأساسية لاقتصاد السوق.

وتتدرج إعادة الهيكلة المؤسسية ما بين إزالة العوامل المشوهة لآلية الأسعار، وإرساء أطر لتسوية النزاعات والملكية، ومنع التدخلات غير الفنية في ديناميكيات السوق، وضمان حرية العبور من وإلى السوق، واعتماد إجراءات شفافة في رسم السياسات وتنفيذها. ومن المهم كذلك وقف الاختيار المناوئ من خلال فتح الطريق أمام الشركات المحلية ومساعدتها على لعب دور اللبنات التي يقوم بها الاقتصاد المحلي.

وفي حالة وجود تشوهات في السوق ومؤسسات ضعيفة، يمكن أن يسير التكامل المالي في الاتجاه العكسي بما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلدان التي تندر فيها رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتوفر فيها. وفي ظل بيئة كهذه، تؤدي التشوهات والانحرافات بعيدا عن هيكل السوق إلى إحداث خلل في تخصيص الموارد والتأثير سلبا على النمو والتنمية الاقتصاديين. لذلك، فإنه لا بد من وجود آليات مؤسسية ومالية سليمة من أجل الدفع بعجلة النمو وجني مزايا التكامل المالي.

وكما تم عرضه في هذا القسم من الورقة، يمكن أن يتمخض التكامل مع الاقتصاد العالمي عن نتائج أفضل إذا استُكمل بتهيئة البيئة المادية والمؤسسية اللازمة. ويُعتبر ذلك أمرا أساسيا في المسار التنموي على اعتبار أنه لا يمكن بدون وجود مثل تلك البيئة أن تعمل الشركات بفاعلية، ومن شأنه الإسراع بوتيرة النمو والتنمية الاقتصاديين.

5. الملاحظـــات الختـــامية

إن لانفتاح أي اقتصاد، سواء من حيث تجارته أو حسابه الرأسمالي، أي بعبارة أخرى لتكامله مع الاقتصاد العالمي، انعكاسات واسعة النطاق. فمن الناحية النظرية، يستند الرأي المـــساند لـــذلك الانفتاح إلى كونه يشكل دافعا للتنمية الاقتصادية، ويساعد، من بين أمور أخرى، على تحقيـــق التقارب بين أسعار السلع التي ينتجها ذلك الاقتصاد ومثيلاتها على المستوى الـــدولي، وزيـــادة الخيارات أمام المستهلك ومستوى رفاهيته، وزيادة تنافسية الهيكل الإنتاجي، وتوســـيع القاعـــدة المعرفية والتكنولوجية للبلد وتضخيم مخزونه المالي المحلي بما يتيح المزيد من الأدوات التمويلية مـــن أجل التنمية ومن الحوافز من أجل بناء القدرات والمؤسسات. وبعبارة أخرى، فإنه اســـتنادا إلى الاعتقاد بأن السوق المفتوح يتيح تخصيصا أفضل للموارد، يُنتظر من التكامل الاقتصادي العالمي أن يرفع من مستوى الرفاه العالمي. كما يُعتقد أن ذلك التكامل يمثل بالنسبة للبلدان النامية الوصـــفة الجاهزة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالنمو والتنمية لديها وسرعة سد الفجوة التنمويـــة الـــتي تفصلها عن البلدان المتقدمة.

إلا أن الدراسات التجريبية والتجارب الواقعية على مستوى العالم تناقض تلك التوقعات. فهـــي تشير إلى الحاجة إلى أن تتعامل السلطات الوطنية مع عملية الانفتاح ونتائجها بحذر وحنكة مـــن خلال تبني سياسات متناسقة تكفل تفادي المخاطر المرتبطة بتلك العملية وجني مزاياهـــا. أمـــا الإخفاق في ذلك، فقد يفرض على بعض الاقتصادات شروطا يكون من شأنها الانحراف بعيدا عن المسار التنموي على المدى الطويل.

وكنتيجة لذلك، فإنه باستثناء عدد محدود من البلدان في آسيا، أدركت العديد من البلدان النامية أنه ليس بمقدورها مواصلة نفس أدائها السابق، في حين وجد البعض الآخر نفسه في حالة مستمرة من التراجع والتهميش في خضم مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنموية متفاقمة. وحـــل القلـــق والاضطراب محل الآمال السابقة.

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، عملت البلدان الأعـــضاء في منظمـــة المـــؤتمر الإسلامي على تحرير تجارتها وقطاعها المالي كرد فعل على الضغوط التنافسية الخارجيـــة. وعنـــد تحليل مختلف مؤشرات الانفتاح، يلاحظ أنه من حيث التجارة الخارجية، فإن تلك البلـــدان، في متوسطها، ماضية في عمليتيْ الانفتاح والتحرير. أما من حيث التكامل المالي، فيلاحظ أنها لا تزال بعيدة عن النقطة التي تصبح عندها عناصر تلك القناة التكاملية داعما للعملية التنموية. كمـــا أن تلك العناصر لا تزال تضم عوامل تقلب تمثل تهديدا لأنماط النمو في تلك البلدان.

كما يلاحظ أن هياكل الإنتاج والتجارة لدى تلك البلدان أدنى من المستويات المطلوبة لمساعدتها على جني المزايا المنتظرة من حيث النمو والتنمية المستدامة ضمن إطار التكامل مع الاقتصاد العالمي.

ويؤدي ارتفاع درجة التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة، أي إزالة التعريفات الجمركية، إلى فقدان قدر كبير من العوائد لدى العديد من البلدان وخصوصا منها البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. من هنا، فإن على تلك البلدان توخي الحيطة عند تحرير تجارتها بحيث تعوض خسائرها الموازنية من مصادر أخرى موثوقة. أما الإخفاق في ذلك، فمن شأنه إيقاع تلك البلدان في مصيدة تمويل نفقاتها الجارية عن طريق الاقتراض وهو ما سيؤدي إلى زيادة أعباء ديونها الثقيلة أصلا.

وعلى الرغم من تسارع وتيرة تكامل البلدان النامية مع الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، إلا أنها واجهت صعوبات كثيرة تعزى أساسا إلى فتح حسابات تجارتها الخارجية. فهي لم تتمكن من تحقيق تطلعاتها التنموية ولا من جني ثمار تكاملها مع الاقتصاد العالمي.

وترى البلدان النامية ضرورة إعطاء حيز أكبر لقضاياها التنموية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحيث تتم تهيئة بيئة تجارية عادلة ضمن إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتطبيق الأحكام التي تُمنح بموجبها تلك البلدان، وخصوصا البلدان الأقل نموا، معاملة تفضيلية وخاصة.

وقد مرت البلدان النامية في إطار تكاملها مع الاقتصاد العالمي بعمليات تعديل هيكلي بهدف رفع كفاءة اقتصاداتها بما يمكنها من التعامل مع الضغوط التنافسية الخارجية. وتطلب ذلك خفض الإنفاق على بعض الخدمات الإنسانية والاجتماعية في كثير من تلك البلدان. إلا أنه بما ان الاستثمار في رأس المال البشري يعتبر شرطا أساسيا من أجل تحقيق التطلعات التنموية طويلة الأجل لتلك البلدان، فإن تكلفة خفض الإنفاق على خدمات كالتعليم والصحة وغيرها ستكون باهظة بالنسبة للمجتمع.

وكما يشار إليه في الورقة التي أعدها المركز بعنوان "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، فقد اتسعت إلى حد كبير فجوة الدخل التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حيث "بينما زاد دخل المواطن المتوسط في البلد المتقدم على نظيره في البلد النامي بواقع 11.5 ضعفا في عام 1990، فقد اتسعت فجوة الدخل تلك إلى 21.5 ضعفا في

عام 2003. وفيما يخص البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، اتسعت تلك الفجوة من حوالي 14 ضعفا إلى 23 ضعفا عند نهاية الفترة قيد الدراسة" (مركز أنقرة، 2004، ص4).

ومن ناحية أخرى، بما ان العولمة والتكامل أصبحا واقعين ملموسين، فإن على البلدان النامية، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المطالبة بإيجاد السبل والوسائل لضمان بقائها وتحسين أوضاعها من أجل جني أكبر قدر من مزايا هاتين العمليتين. وحتى تتم تهيئة بيئة كهذه في تلك البلدان، لا بد من التركيز بصورة خاصة على الحاجة لإرساء البنى الأساسية المادية والمؤسسية الكافية والفعالة.

وفي هذا السياق، لا بد من أن تدعم مؤسساتُ اقتصاد السوق عمليةَ التكامل مع الاقتصاد العالمي من أجل زيادة الكفاءة وتقليل الأخطار الناجمة عنها. ذلك أن الإخفاق في إرساء المؤسسات القوية وتهيئة المناخ لآلية السوق قد يؤدي بعملية التكامل، وخصوصا التكامل المالي، إلى السير في الاتجاه المعاكس مع ما سيسببه ذلك من هروب رؤوس الأموال من تلك الاقتصادات التي تعاني أصلا من ندرة تلك الموارد.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها بلدان المنظمة على طريق إعادة هيكلة مؤسساتها، فإن البلدان التي خاضت هذا المجال حديثا قد تظل عرضة للصدمات الخارجية نظرا لمحدودية منتجاتها وصادراتها. من هنا، قد تزداد المخاطر التي تواجهها تلك البلدان على المدى القصير بسبب الانفتاح، وقد تفقد جزءا من عوائدها الموازنية بسبب خفض تعريفاتها الجمركية.

تمثل التدفقات الرأسمالية، وخصوصا منها تلك التي تأتي في صورة استثمارات أجنبية مباشرة ومشتريات لأسهم الشركات في الأسواق الثانوية، أداة أقل تكلفة من أدوات التمويل بالنسبة للبلدان النامية. ومن شأن حجم تلك التدفقات بين بلدان المنظمة أن يزداد في حالة تشجيع التعاون والتنسيق بين بورصات تلك البلدان. وبهذا، تحصل الشركات في بلدان المنظمة على ما تحتاجه من تمويل خارجي أكثر استقرارا. وفي هذا السياق، يمثل البند المطروح على جدول أعمال لجنة الكومسيك بشأن سبل إيجاد آلية للتعاون بين البورصات في البلدان الإسلامية دفعة في هذا الاتجاه.

إن التكامل مع الاقتصاد العالمي ليس هدفا في حد ذاته وينبغي أن ينظر إليه دائما على أنه وسيلة من وسائل تحقيق التنمية. من هنا، فإنه لا بد من التخطيط لذلك التكامل بحيث يصبح قوة دافعة لشعوب العالم بأكمله، وخصوصا شعوب البلدان النامية التي يجب أن تبدأ في جني ثمار هذه العملية. وبعبارة أخرى، لا بد من إزالة الخلل الحالي في مزايا تلك العملية بحيث تعم بشكل عادل

على الجميع. وعلى المؤسسات الدولية تركيز جهودها لبلوغ تلك الغاية. وعلى المجتمع الـــدولي كذلك اعتماد السياسات والتدابير التي تفي باحتياجات البلدان النامية على أن تتاح لها الفرصـــة للمشاركة بصورة فعالة في عمليتيْ رسم وتنفيذ تلك السياسات والتدابير.

ويشير تسارع وتيرة التكامل بوضوح إلى ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بين البلـــدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في المنظمة، كوسيلة لا غنى عنها للعيش في عالم تغلـــب عليـــه المنافسة الحادة. وهناك العديد من أشكال التعاون التي يمكن تجربتها مثل مناطق التجـــارة الحـــرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. إلا أنه يجب أن يشمل مثل ذلك التعاون قيام وحدات إنتاجية واقتصادية فاعلة للاستفادة من وفورات الحجم وإلا فلن يكون قادرا على المنافسة اقتصاديا مع العالم الخارجي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه خلال تسعينات العقد الماضي، ازدادت جهود التكامـــل الإقليمي بين البلدان المتقدمة. ولا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة أن تكثـــف بلـــدان الاتحـــاد الأوروبي من جهود تكاملها الاقتصادي والنقدي وتقرر توسيع عضوية الاتحاد خلال تلك الفترة التي شهدت كذلك قيام وتوسيع تجمعات أخرى مثل اتفاقية منظمة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

وتمشيا مع تلك التطورات، فإن على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تكثيف جهودها من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها من خلال وضع مخطط للتعاون الاقتصادي الإقليمي بما في ذلك الهدف النهائي المتمثل في إقامة سوق إسلامية مشتركة. وبذلك، سيتاح لتلك البلدان حماية مصالحها بصورة أفضل في مواجهة التأثيرات المناوئة للاقتصاد العالمي شديد التنافسية وجني ثمار التكامل معه.

ومن نافلة القول إن إقامة مثل ذلك التجمع بين البلدان الأعضاء هي مهمة شاقة ومتعدد الأبعاد. وقد بذلت تلك البلدان جهودا مضنية في هذا الاتجاه، منها تشكيل اللجنـــة الدائمـــة للتعـــاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك). كما أنها اعتمدت استراتيجية وخطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدانها الأعضاء بهدف رفع مستوى التنسيق والتعاون بينها في عشرة قطاعات، منها الزراعة والتجارة والصناعة والسياحة. وبالفعل، فإن تنفيذ هاتين الوثيقتين سيساعد تلك البلدان على التقدم باتجاه إقامة المزيد من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بما في ذلك الهدف النهائي المتمثل في إقامة سوق إسلامية مشتركة.

من هنا، يعد انطلاق المفاوضات التجارية بمقتضى اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خطوة هامة. وقد اعتمدت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في دورتها التاسعة، التي انعقدت من 20 إلى 23 اكتوبر 2003، أهداف ومبادئ الجولة الأولى من تلك المفاوضات وكذلك القواعد الإجرائية للجنة المفاوضات التجارية. وسيسهم نجاح الاجتماعين الأول والثاني للّجنة المذكورة في أبريل وسبتمبر 2004 بأنطاليا، تركيا، في تعزيز آمال المجتمع الإسلامي في إعداد مستقبل أفضل لشعوبه من خلال زيادة أواصر التعاون بين أعضائه.

المراجـــــــــع

Acemoğlu, D., F. Zilibotti, "Was Prometheus Unbound by Chance? Risk Diversification, and Growth", Journal of Political Economy, 105, (1997), 709-51.

Agénor, P.R. and P. J. Montiel, *Development Macroeconomics*, Princeton, New Jersey, Princeton University Pres, 1999.

Agénor, P. R., "Benefits and Costs of International Financial Integration: Theory and Facts", World Bank Policy Research Working Paper, no: 2699, (2001).

Alfaro, L., A. Chanda, S. Kalemli-Ozcan, and S. Sayek. "FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets." Harvard Business School, Working Paper, no. 83 (2001).

Alguacil, M.T., and V. Orts. "Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain." International Economic Journal 17, no. 3 (2003), 19-39.

Alguacil, M.T., and V. Orts. "A Multivariate Cointegrated Model Testing for Temporal Causality Between Exports and Outward Foreign Investment: The Spanish Case." *Applied Economics* 34, (2002): 119-132.

Arteta, C., B. Eichengreen, and C. Wyplosz, "On the Growth Effects of Capital Account Liberalization", (unpublished; Berkeley: University of California), (2001).

Balasubramanyan, V. N., M. Salisu, and D. Sapsford. "Foreign Direct Investment and Growth in EP Countries and IP Countries." *The Economic Journal* 106, (1996), 92-105.

Barro, R. and X. Sala-i-Martin, *Economic Growth*, New York, McGraw-Hill, 1995.

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., Levine, R., "Law, Endowments and Finance", Working paper, (2002).

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., Levine, R., "Small and Medium Enterprises, Economic Growth and Development", World Bank Mimeo, (2002).

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., Maksimovic, "Financing Patterns Around The World: The Role of Institutions", World Bank Policy Research Working Paper, 2905, (2002).

Bekaert, G., C. R. Harvey, and C. Lundblad, "Does Financial Liberalization Spur Growth?", NBER Working Paper No. 8245 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research), (2001).

Blomstrom, M., Lipsey, R. and M. Zejan, "What Explains Growth in Developing Countries?", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 5057, (1994).

Borensztein, E., De Gregorio, J., and J.W. Lee, "How Does Foreign Investment Affect Growth?", Journal of International Economics, 45, (1998).

Boyd, J. H., and B. D. Smith, "Intermediation and the Equilibrium Allocation of Investment Capital: Implications for Economic Development", Journal of Monetary Economics, 30 (1992), 409-432.

Boyd, J.H., and Smith, B, "Capital Market Imperfections, International Credit Markets, and Nonconvergence", Journal of Economic Theory, 73, (1997), 335-364.

Brainard, S. L., "An Empirical Assessment of the Proximity-Concentration Tradeoff Between Multinational Sales and Trade", *American Economic Review*, (September 1997), 520-544.

Brecher, R. and C. Diaz-Alejandro, "Tariffs, Foreign Capital, and Emerging Growth", Journal of International Economics, 7, (1977), 317-322.

Carkovic, M. and R. Levine, "Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?", (University of Minnesota, Carlson School of Management), mimeo., (2002).

De Mello, L. R., and K. Fukasaku. "Trade and Foreign Investment in Latin America and Southeast Asia: Temporal Causality Analysis. "*Journal of International Development* 7, (2000), 903-924.

De Mello, L., "Foreign Direct Investment Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data", Oxford Economic Papers, 51, (1999), 133-151.

De Mello, L., “Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey”, The Journal of Development Studies, 34, 1(1997), 1-34.

Demirguc-Kunt, A., and Maksimovic, V., “Law, Finance, and Firm Growth”, Journal of Finance, 53, (1998), 2107-2137.

Dolar, D., “Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence From 95 LDCs, 1976-1985”, Economic Development and Cultural Change 40 (April), (1992), 523-44.

Easterly, W. and Levine, R. E., “It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models", manuscript, Minneapolis, MN: Carlson School Management, (2000).

Edison, H., M. Klein., L. Ricci, and T. Sløk, “Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis”, IMF Working Paper No 02/120, (2002).

Edison, H. J., Levine, R. E., Ricci, L. A. and T. Sløk, 2003, "International Financial Integration and Economic Growth" NBER Working Paper No. 9164, (2003).

Edwards, S. And, S.Van Wijnbergen, “The Welfare Effects of Trade and Capital Market Integration”, International Economic Review, 27 (February), (1986), 141-48.

Eichengreen, B., “Capital Account Liberalization: What do Cross-Country Studies Tell Us?” (unpublished; Berkeley: University of California), (2001).

Hein, S. “Trade Strategy and the Dependency Hypothesis, A Comparison of Policy, Foreign Investment and Economic Growth in Latin America and East Asia.” *Economic Development and Cultural Change 40, 3 (*1992), 495-521.

Goldsmith, R., Financial Structure and Development, CT: Yale University Press, New Haven, 1969.

Grilli, V. and G. Maria Milesi-Ferreti, “Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls”, Staff Papers, 42 (September), (1995), 517–51.

International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook 1996, IMF, Washington, D.C, 1996.

International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook 2003, IMF, Washington, D.C, 2004.

International Monetary Fund (IMF) (April 2004), World Economic Outlook Database, http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2004/01/data/index.htm, as viewed in April 2004.

International Monetary Fund (IMF) (August 2004), International Financial Statistics, IMF, Washington D.C, August 2004.

International Monetary Fund (IMF) (October 2004a), IMF Lending http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm, as viewed in October 2004.

International Monetary Fund (IMF) (October 2004b), Poverty Reduction Strategy Papers on Various OIC Member Countries, http://www.imf.org/external/np/prsp/prsp.asp as viewed in October 2004.

Grossman, G.M., and E. Helpman, "Product Development and International Trade." Journal of Political Economy, 97, (1989), 1261-1283.

Jun, K. W., and H. Singh, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", Transnational Corporations 2, 5 (1996), 67-105.

King, R.G. and R. Levine, "Finance and growth: Schumpeter might be right", Quarterly Journal of Economics, 108, 3 (1993), 717-37.

Klein, M., and G. Olivei, "Capital Account Liberalization, Financial Depth, and Economic Growth", (unpublished; Somerville, Mass.: Tufts University), (2000).
Klein, M. and G. Olivei, "A Capital Account Liberalization, Financial Depth, and Economic Growth", NBER Working Paper no. 7384, (1999).

Kraay, A., "In Search of the Macroeconomic Effects of Capital Account Liberalization", (unpublished; Washington: World Bank), (1998).

Krugman, P., "International Finance and Economic Development", in Alberto Giovannini (ed.), Finance and Development: Issues and Experience, Cambridge: Cambridge University Press: 11-24, (1993).

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R., "The Quality of Government", Journal of Law, Economics and Organization, 15, (1999), 222-279.

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R., "Law and Finance. Journal of Political Economy", 106, (1998), 1113-1155.

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., Vishny, R., "Legal Determinants of External Finance", Journal of Finance, 52, (1997), 1131-1150.

Levine, R., "International Financial Liberalization and Economic Growth", Review of International Economic, 9, (2001), 688-702.

Levine, R., and S. Zervos, "Stock Markets, Banks, and Economic Growth", American Economic Review, 88 (June), (1998), 537–58.

Levine, Ross. "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda", Journal of Economic Literature, 35, 2 (1997), 688-726.

Levine, R., and D. Renelt, "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions", American Economic Review, 82 (September), (1992), 942–63.

Liu, X., P. Burridge, and P.J.N. Sinclair, "Relationships Between Economic Growth, Foreign Direct Investment and Trade: Evidence from China, "Applied Economics, 34, (2002), 1433-1440.

Lucas, R., "On the Determinants of Direct Foreign Investment: Evidence from East and Southeast Asia", World Development 21, 3 (1993), 391-406.

Markusen, J. R., "Factor Movements and Commodity Trade as Complements. "Journal of International Economics 14, (1983), 341-356.

Mucchieli, J. L., and S. Chedor. Foreign Direct Investment, Export Performance and the Impact on Home Employment: an Empirical Analysis of French firms In. S.G. Lee. and P. B. Ruffini (Eds.), New Horizons on International Business Cheltenham, UK, Edward Elgar, 1999.

Mundell, R, "International Trade and Factor Mobility", American Economic Review, 47, (1957), 321-335.

Myers, S.C., and Majluf, N.S., "Corporate Financing and Investment Decisions: When Firms Have Information That Investors Do Not Have", Journal of Financial Economics, (1984), 187-221.

Ostry, J. D., "Trade Liberalisation in Developing Countries", IMF Staff Papers, 38 (September), (1991), 447-79.

Obstfeld, M., "Risk-taking, Global Diversification, and Growth", American Economic Review, 84, (1994), 1310-1329.

Quinn, D., "The Correlates of Change in International Financial Regulation", American Political Science Review, 91 (September), (1997), 531–51.

Rajan, R., and Zingales, L., "Financial Dependence and Growth", American Economic Review, 88, (1998), 559-587.

Ramirez, M.D., “Foreign Direct Investment in Mexico: A Cointegration Analysis”, The Journal of Development Studies, 37, 1 (October 2000): 138-162.

Rodrik, D., “Who Needs Capital-Account Convertibility”, (unpublished; Cambridge, Mass.: Harvard University), (1998).

Rodrik, D., “Trade and Capital Account Liberalisation in a Keynesian Economy”, Journal of International Economics, 23 (August), (1987), 133-29.

Romer, P., “What Determines the Rate of Economic Growth of Technological Change?”, World Bank PPR Working Paper, no. 279, (1989).

Romer, P. M., “Endogenous Technological Change”, Journal of Political Economy, 98 (October, Part 2), (1990), 71-102.

Rousseau, P. L., and R. Sylla, "Financial Systems, Economic Growth, and Globalization”, NBER Working Paper No. 8323, (2001).

Schneider, F., Enste, D., “Increasing shadow economies all over the world-fiction or reality: a survey of the global evidence of its size and of its impact from 1970 to 1995”, IMF and University of Linz, August, (1998).

SESRTCIC, “Regional Economic Groupings of the OIC Countries”, *Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries (JEC)*, vol. 21, no. 2, April 2000, pp. 67-114.

SESRTCIC, *Islamic Common Market in the Light of the Intra-OIC Trade*, June 2004.

SESRTCIC, *Role of Transport and Telecommunications in the Establishment of an Islamic Common Market*, November 2004.

Shaw, E.S., Financial deepening in economic development, Oxford University Press, New York, 1973.

Stern, R. E., Foreign Direct Investment, Exports, and Eastwest Integration, Theory and Practice (Chapter 10, pp. 329-357) In: R. N. Cooper, & J. Cacs (Eds.), Trade, Growth in Transition Economies, Export Impediments for Central and Eastern Europe, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 1997.

UNCTAD, World Investment Report, UNCTAD, New York, 2003.

Vernon, R. “International Investment and International Trade in the Product Cycle.” Quarterly Journal of Economics, 80, (1966), 190-207.

World Bank (WB), World Development Indicators CDROM 2004, World Bank, Washington D.C, 2004.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 2004.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 2003.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 2002.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 2001.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 2000.

World Bank (WB), World Development Indicators, World Bank, Washington D.C, 1997.

World Trade Organisation Website, http://www.wto.org.

World Trade Organisation, WTO: Trading into the Future, Geneva, 1995.

Zhang, Q., and B. Felmingham, "The Relationship Between Inward Direct Foreign Investment and China's Provincial Export Trade." China Economic Review, 12, (2001), 82-99.

الجدول الملحق رقم 1: الصادرات السلعية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2002	2001	2000	1999	1995	1990	
						افغانستان
11.0	12.2	11.9	9.7	7.9	5.5	بنغلاديش
7.4	7.9	9.2	8.7	10.7	6.6	بنين
5.3	6.1	6.3	6.0	7.6	4.9	بوركينا فاسو
3.3	4.7	6.3	6.4	9.7	5.5	تشاد
11.6	16.8	7.8	5.4	4.7	9.2	جزر القمر
26.2	34.7	24.8	28.2	21.7	13.1	جيبوتي
7.8	6.0	8.8	1.9	17.7	59.1	غامبيا
27.1	17.9	19.8	14.2	21.7	22.7	غينيا
59.1	62.0	51.6	25.4	37.4	13.0	غينيا بيساو
33.2	28.0	36.7	10.9	12.5	24.3	المالديف
5.1	5.1	8.8	8.6	8.7	9.2	مالي
54.7	50.9	50.2	53.2	55.3	44.2	موريتانيا
18.9	20.5	10.0	6.6	10.4	14.5	موزمبيق
7.2	8.3	10.9	8.9	8.6	11.0	النيجر
18.8	17.0	15.8	17.2	12.9	15.1	السنغال
12.6	6.9	19.6	0.9	15.4	16.7	سيراليون
						الصومال
12.4	13.7	14.0	6.5	7.1	2.1	السودان
20.5	16.6	14.3	14.8	23.3	15.5	توغو
5.6	5.5	5.3	6.5	8.6	3.9	أوغندا
32.8	35.4	42.6	32.4	0.5	0.1	اليمن
14.3	**15.0**	**15.6**	**11.8**	**9.2**	**6.7**	**البلدان الأقل نموا الأعضاء**
6.8	7.2	7.1	8.0	7.6	5.9	ألبانيا
19.3	20.6	20.7	17.4	26.8	18.2	الكاميرون
42.2	33.9	35.7	33.5	41.3	26.1	كوت ديفوار
8.2	4.3	6.4	3.9	8.9	2.8	مصر
77.3	80.7	83.7	87.9	75.6	66.5	غويانا
33.0	39.3	41.3	34.8	21.4	22.4	إندونيسيا
28.5	25.7	15.2	15.2	21.9	22.9	الأردن
39.6	41.0	54.0	33.0	23.4		كازخستان
30.1	31.2	36.7	36.4	32.3	0.0	قيرغيزيا
5.6	5.9	4.4	4.1	6.3	16.0	لبنان
98.4	100.3	108.9	106.8	83.3	66.8	ماليزيا
22.9	21.0	24.4	23.2	12.3	17.7	المغرب
15.5	16.1	15.0	14.2	12.6	13.6	باكستان
						فلسطين
51.6	68.1	56.4	66.3	73.8	116.4	سورينام
31.7	30.9	25.1	20.6	20.6	34.3	سوريا
61.1	62.6	77.7	63.4	69.8		تاجيقستان
32.3	33.1	31.0	35.0	32.1	28.9	تونس
19.0	20.4	13.6	13.3	12.5	8.9	تركيا
17.8	17.4	15.5	11.5	20.5		أوزبكستان
32.2	**33.1**	**32.1**	**28.6**	**25.2**	**18.3**	**البلدان متوسطة النمو الأعضاء**
33.1	33.3	37.7	26.1	26.3	24.2	الجزائر
25.7	40.5	33.1	20.3	22.5		أذربيجان
100.6	102.8	96.3	99.0	201.7	84.7	البحرين
79.8	80.3	73.2	60.5	40.8	61.6	بروناي
60.0	73.4	74.4	72.0	48.3	41.7	الغابون
19.8	19.5	25.4	18.9	20.5	23.3	إيران
						العراق
44.6	47.6	51.0	42.3	40.3	44.5	الكويت
50.8	39.8	36.6	26.1	28.2	48.0	ليبيا
36.7	42.1	44.3	35.4	42.0	32.1	نيجيريا
43.1	46.1	47.7	45.2	38.1	39.2	عمان
66.3	62.3	64.1	56.8	44.7	44.5	قطر
35.8	37.2	39.1	30.0	40.0	42.4	السعودية
41.6	42.8	50.8	30.8	43.8	0.0	تركمنستان
54.1	57.0	57.2	50.9	56.8	65.3	الإمارات
39.8	**41.1**	**44.6**	**34.7**	**37.9**	**39.7**	**البلدان المصدرة للنفط الأعضاء**
33.9	**35.2**	**36.1**	**29.7**	**28.4**	**25.5**	**إجمالي بلدان المنظمة**
19.9	**19.7**	**20.2**	**18.5**	**17.0**	**15.0**	**العالم**
15.5	**15.7**	**15.9**	**15.1**	**13.9**	**14.0**	**البلدان المتقدمة**
38.0	**35.6**	**37.8**	**33.4**	**31.4**	**18.4**	**البلدان النامية**

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، 1996 و2003.

الجدول الملحق رقم 2: حجم التجارة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2002	2001	2000	1999	1995	1990	
						افغانستان
26.8	31.2	31.0	27.7	19.5	17.5	بنغلاديش
64.1	73.4	71.6	43.9	49.6	21.0	بنين
25.3	25.1	25.5	26.2	37.4	22.2	بوركينا فاسو
25.8	27.5	17.5	15.4	22.6	15.9	تشاد
48.5	54.1	38.7	36.8	70.7	43.6	جزر القمر
139.2	146.5	136.3	143.3	108.0	60.6	جيبوتي
118.4	100.0	87.2	46.8	103.5	138.5	غامبيا
54.5	34.3	37.0	30.3	45.6	44.6	غينيا
114.3	116.5	100.5	65.6	93.7	60.3	غينيا بيساو
93.7	93.6	110.9	79.1	102.0	88.8	المالديف
48.5	50.7	56.2	51.6	48.0	35.1	مالي
141.5	123.0	116.9	114.5	115.0	80.7	موريتانيا
54.2	51.4	38.9	36.0	62.7	48.9	موزمبيق
25.3	25.0	26.5	24.4	37.3	27.5	النيجر
57.5	54.4	49.3	51.0	42.9	39.4	السنغال
75.2	64.2	71.5	30.9	47.1	38.6	سيراليون
						الصومال
26.6	27.5	26.1	21.2	25.7	7.4	السودان
84.1	43.3	38.6	36.5	87.8	49.1	توغو
22.7	21.8	20.2	20.2	21.2	16.6	أوغندا
60.6	61.2	66.9	59.1	1.6	0.9	اليمن
39.2	**39.8**	**39.4**	**34.3**	**28.4**	**20.4**	**البلدان الأقل نموا الأعضاء**
37.8	38.3	36.5	34.2	32.6	17.0	ألبانيا
41.4	42.3	37.5	31.8	41.2	32.1	الكاميرون
68.1	57.6	62.5	57.7	70.5	45.5	كوت ديفوار
31.1	17.7	28.6	21.7	37.7	12.9	مصر
156.6	177.5	174.6	179.6	160.9	146.4	غويانا
51.0	60.9	65.0	51.9	40.9	41.7	إندونيسيا
84.5	80.5	69.6	60.3	76.7	87.8	الأردن
66.6	70.3	81.6	54.8	50.6		كازخستان
66.6	61.6	77.2	85.4	58.6	0.0	قيرغيزيا
42.0	44.1	42.3	41.6	64.0	104.7	لبنان
182.2	183.6	200.0	189.6	170.7	133.1	ماليزيا
59.9	53.4	61.9	57.1	35.7	48.3	المغرب
33.2	33.9	33.1	31.4	30.7	31.6	باكستان
						فلسطين
115.0	152.7	110.3	122.9	144.8	236.7	سورينام
66.4	63.2	53.8	43.4	56.9	53.8	سوريا
120.8	128.7	154.3	124.5	139.8		تاجيقستان
77.7	81.0	75.2	84.1	78.2	78.6	تونس
46.5	47.4	40.1	33.8	33.1	24.4	تركيا
40.5	37.2	30.6	26.1	45.1		اوزبكستان
64.9	**65.2**	**66.0**	**56.9**	**56.5**	**40.7**	**البلدان متوسطة النمو الأعضاء**
54.3	51.1	54.3	44.9	51.6	45.5	الجزائر
55.1	65.6	55.3	42.9	50.1		أذربيجان
148.4	149.1	140.8	150.8	220.4	166.6	البحرين
118.0	111.9	106.2	92.1	108.9	89.4	بروناي
82.9	104.5	101.8	105.5	69.2	55.9	الغابون
37.7	33.3	42.0	30.4	34.1	42.4	إيران
						العراق
69.3	70.2	70.9	67.5	64.6	66.7	الكويت
78.7	55.3	48.3	40.1	44.0	67.6	ليبيا
63.9	66.5	63.1	56.0	62.2	45.6	نيجيريا
71.2	75.1	74.5	74.9	73.0	62.6	عمان
89.4	84.2	82.4	77.0	80.5	67.6	قطر
61.0	60.3	55.2	47.3	61.4	65.4	السعودية
69.5	79.9	87.0	69.1	67.5	0.0	تركمنستان
96.4	99.6	93.5	115.7	119.8	99.4	الإمارات
67.0	**65.6**	**65.2**	**58.1**	**63.3**	**63.1**	**البلدان المصدرة للنفط الأعضاء**
63.8	**63.5**	**63.8**	**55.7**	**56.8**	**47.4**	**إجمالي بلدان المنظمة**
40.5	**40.2**	**41.2**	**37.5**	**34.6**	**30.5**	**العالم**
32.1	**32.7**	**33.3**	**31.0**	**28.0**	**28.7**	**البلدان المتقدمة**
74.7	**70.1**	**73.7**	**66.2**	**64.8**	**36.5**	**البلدان النامية**

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، 1996 و2003.

الجدول الملحق رقم 3: أهم ثلاثة شركاء تصديريين لبلدان المنظمة (نسب مئوية، 2002)

البلد	اهم ثلاثة شركاء تصديريين	النسبة
افغانستان	باكستان 28.1٪، الهند 27.8٪، الولايات المتحدة 5.8٪	61.7
ألبانيا	إيطاليا 71.8٪، اليونان 12.8٪، ألمانيا 5.8٪	90.4
الجزائر	إيطاليا 20.0٪، الولايات المتحدة 14.2٪، فرنسا 13.5٪	47.7
أذربيجان	إيطاليا 29.5٪، جمهورية التشيك 9.5٪، ألمانيا 18.5٪	57.5
البحرين	الولايات المتحدة 4.5٪، الهند 3.2٪، السعودية 2.1٪	9.8
بنغلاديش	الولايات المتحدة 27.6٪، ألمانيا 10.4٪، بريطانيا 9.7٪	47.7
بنين	إيطاليا 12.1٪، الهند 27.1٪، إندونيسيا 8٪	40.0
بروناي	اليابان 40٪، كوريا الجنوبية 12.2٪، تايلاند 12.1٪	64.3
بوركينا فاسو	إيطاليا 11.6٪، سنغافورة 15٪، فرنسا 7.8٪	34.4
الكاميرون	إيطاليا 17.5٪، إسبانيا 16.8٪، فرنسا 13.3٪	47.6
تشاد	البرتغال 30.3٪، ألمانيا 15.2٪، الولايات المتحدة 8٪	53.5
جزر القمر	فرنسا 32.1٪، ألمانيا 19.3٪، الولايات المتحدة 17.8٪	69.2
كوت ديفوار	هولندا 12.4٪، فرنسا 13.9٪، الولايات المتحدة 7.3٪	33.6
جيبوتي	الصومال 62.3٪، اليمن 21.9٪، باكستان 5٪	89.2
مصر	الولايات المتحدة 18.5٪، إيطاليا 13.7٪، بريطانيا 8.5٪	40.7
الغابون	الولايات المتحدة 51٪، فرنسا 12.7٪، الصين 7٪	70.7
غامبيا	فرنسا 21.7٪، بريطانيا 19.2٪، إيطاليا 11.1٪	52.0
غينيا	كوريا الجنوبية 17.0٪، إسبانيا 9.6٪، الكاميرون 9.2٪	35.8
غينيا بيساو	الهند 50.4٪، تايلاند 19.1٪، الأوروغواي 19.2٪	88.7
غويانا	كندا 26.1٪، الولايات المتحدة 22.1٪، بريطانيا 12.9٪	61.1
إندونيسيا	اليابان 21.1٪، الولايات المتحدة 13.4٪، سنغافورة 9.4٪	43.9
إيران	اليابان 19.0٪، الصين 9.4٪، إيطاليا 7.2٪	35.6
العراق	الولايات المتحدة 37.5٪، تايوان 7.7٪، كندا 7.5٪	52.7
الأردن	الولايات المتحدة 14.8٪، العراق 20.6٪، الهند 8.3٪	43.7
كازخستان	جزر البهاما 20.8٪، روسيا 15.5٪، الصين 10.6٪	46.9
الكويت	اليابان 24.3٪، كوريا الجنوبية 12.9٪، الولايات المتحدة 11.8٪	49.0
قيرغيزيا	سويسرا 19.8٪، روسيا 16.5٪، الإمارات 14.2٪	50.5
لبنان	الإمارات 11.0٪، سويسرا 9.1٪، السعودية 8.2٪	28.3
ليبيا	إيطاليا 42.8٪، ألمانيا 14.2٪، إسبانيا 13.6٪	70.6
ماليزيا	الولايات المتحدة 20.2٪، سنغافورة 17.1٪، اليابان 11.3٪	48.6
المالديف	الولايات المتحدة 52.1٪، سري لانكا 13.2٪، تايلاند 9.5٪	74.8
مالي	تايلاند 14.4٪، إيطاليا 10.2٪، الهند 7.9٪	32.5
موريتانيا	إيطاليا 14.2٪، فرنسا 13.8٪، إسبانيا 11.6٪	39.6
المغرب	فرنسا 25.9٪، إسبانيا 13.9٪، بريطانيا 7.8٪	47.6
موزمبيق	بلجيكا 42.3٪، جنوب أفريقيا 17.6٪، إسبانيا 5.4٪	65.3
النيجر	فرنسا 39.1٪، نيجيريا 33.3٪، اليابان 17.3٪	89.7
نيجيريا	الولايات المتحدة 33.4٪، إسبانيا 7.4٪، البرازيل 6.4٪	47.2
عمان	اليابان 22.1٪، كوريا الجنوبية 19.9٪، الصين 15.2٪	57.2
باكستان	الولايات المتحدة 24.5٪، الإمارات 8.5٪، بريطانيا 7.2٪	40.2
قطر	اليابان 41.2٪، كوريا الجنوبية 17.1٪، سنغافورة 8.4٪	66.7
السعودية	الولايات المتحدة 18.7٪، اليابان 15.7٪، كوريا الجنوبية 10.2٪	44.6
السنغال	الهند 20.8٪، فرنسا 12.9٪، مالي 8.9٪	42.6
سيراليون	بلجيكا 42.1٪، ألمانيا 28.2٪، بريطانيا 3.6٪	73.9
الصومال	الإمارات 39.2٪، اليمن 27.1٪، عمان 10.6٪	76.9
السودان	الصين 56٪، اليابان 14.1٪، السعودية 4.9٪	75.0
سورينام	الولايات المتحدة 25.9٪، النرويج 20.6٪، فرنسا 8.4٪	54.9
سوريا	ألمانيا 17.4٪، إيطاليا 15.9٪، تركيا 7.1٪	40.4
تاجيكستان	هولندا 29.4٪، تركيا 16.1٪، روسيا 11.8٪	57.3
توغو	غانا 17.8٪، هولندا 13٪، بوركينا فاسو 8.2٪	39.0
تونس	فرنسا 31.3٪، إيطاليا 21.6٪، ألمانيا 11.5٪	64.4
تركيا	ألمانيا 16.6٪، الولايات المتحدة 9.2٪، بريطانيا 8.5٪	34.3
تركمنستان	أوكرانيا 49.7٪، إيطاليا 17.9٪، إيران 13.1٪	80.7
أوغندا	هولندا 18٪، بلجيكا 16.7٪، فرنسا 7.8٪	42.5
الإمارات	اليابان 27.2٪، كوريا الجنوبية 9.9٪، سنغافورة 3.7٪	40.8
أوزبكستان	روسيا 18.1٪، أوكرانيا 11.3٪، إيطاليا 7.8٪	37.2
اليمن	تايلاند 18.9٪، الصين 15.4٪، كوريا 12.4٪	46.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، 2003.

الجدول الملحق رقم 4: أهم ثلاثة شركاء استيراديين لبلدان المنظمة (نسب مئوية، 2002)

البلد	اهم ثلاثة شركاء استيراديين	النسبة
افغانستان	باكستان 24.5٪، كوريا الجنوبية 14.1٪، اليابان 9.2٪	47.8
البانيا	إيطاليا 34.6٪، اليونان 21.7٪، تركيا 6.1٪	62.4
الجزائر	فرنسا 22.7٪، الولايات المتحدة 9.8٪، إيطاليا 9.6٪	42.1
أذربيجان	روسيا 16.3٪، تركيا 13.1٪، ألمانيا 6.4٪	35.8
البحرين	السعودية 29.5٪، الولايات المتحدة 11.5٪، اليابان 6.9٪	47.9
بنغلاديش	الهند 14.6٪، الصين 11.6٪، سنغافورة 11.5٪	37.7
بنين	الصين 30.2٪، فرنسا 15.4٪، بريطانيا 4.7٪	50.3
بروناي	سنغافورة 27.4٪، ماليزيا 18.5٪، بريطانيا 12.5٪	69.5
بوركينا فاسو	فرنسا 27.6٪، كوت ديفوار 22.8٪، توغو 4.2٪	54.6
الكاميرون	فرنسا 27.8٪، نيجيريا 12.6٪، الولايات المتحدة 7.8٪	48.2
تشاد	فرنسا 31.3٪، الولايات المتحدة 31٪، نيجيريا 4.7٪	67.0
جزر القمر	فرنسا 33.7٪، جنوب افريقيا 12.4٪، اليابان 5.9٪	52.0
كوت ديفوار	فرنسا 22.9٪، نيجيريا 16.7٪، الصين 7.9٪	47.5
جيبوتي	السعودية 18.1٪، إثيوبيا 10.5٪، الولايات المتحدة 9.3٪	37.9
مصر	الولايات المتحدة 16.1٪، ألمانيا 7.5٪، فرنسا 6.5٪	30.1
الغابون	فرنسا 51.2٪، الولايات المتحدة 6.3٪، هولندا 3.6٪	61.1
غامبيا	الصين 22.0٪، البرازيل 5.9٪، بريطانيا 6.6٪	34.5
غينيا	فرنسا 17.9٪، كوت ديفوار 10.7٪، إيطاليا 8.5٪	37.1
غينيا بيساو	السنغال 19.6٪، البرتغال 19.1٪، الهند 15.2٪	53.9
غويانا	الولايات المتحدة 25.1٪، ترينيداد وتوباغو 16.0٪، هولندا 13.7٪	54.8
إندونيسيا	اليابان 14.1٪، سنغافورة 13.1٪، الصين 7.8٪	35.0
إيران	ألمانيا 17.1٪، سويسرا 9.3٪، الإمارات 9.1٪	35.5
العراق	الأردن 10.4٪، فرنسا 8.4٪، الصين 7.9٪	26.7
الأردن	العراق 13.3٪، ألمانيا 8.7٪، الولايات المتحدة 7.9٪	29.9
كازخستان	روسيا 38.7٪، ألمانيا 8.9٪، الولايات المتحدة 7.0٪	54.6
الكويت	الولايات المتحدة 12.8٪، اليابان 10.9٪، ألمانيا 9.5٪	33.2
قيرغيزيا	روسيا 19.9٪، كازخستان 21.1٪، الولايات المتحدة 8.0٪	49.0
لبنان	إيطاليا 11.3٪، ألمانيا 10.7٪، فرنسا 8.31٪	30.3
ليبيا	إيطاليا 25.5٪، ألمانيا 9.7٪، كوريا 6.5٪	41.7
ماليزيا	اليابان 17.8٪، الولايات المتحدة 16.5٪، سنغافورة 12.0٪	46.3
المالديف	سنغافورة 26.6٪، الإمارات 14.9٪، سري لانكا 13.2٪	54.7
مالي	جنوب أفريقيا 27.5٪، كوت ديفوار 17.0٪، فرنسا 13.4٪	57.9
موريتانيا	فرنسا 17.5٪، بلجيكا 7.5٪، إسبانيا 5.7٪	30.7
المغرب	فرنسا 21.1٪، إسبانيا 12.7٪، الولايات المتحدة 4.6٪	38.4
موزمبيق	جنوب أفريقيا 30.3٪، البرتغال 6.1٪، الولايات المتحدة 5.2٪	41.6
النيجر	فرنسا 16.8٪، كوت ديفوار 14.9٪، الصين 9.9٪	41.6
نيجيريا	الصين 9.2٪، الولايات المتحدة 9.2٪، فرنسا 8.6٪	27.0
عمان	الإمارات 27.6٪، اليابان 16.7٪، بريطانيا 7.4٪	51.7
باكستان	السعودية 11.7٪، الإمارات 11.6٪، الولايات المتحدة 6.4٪	29.7
قطر	فرنسا 17.9٪، اليابان 10.1٪، بريطانيا 8.3٪	36.3
السعودية	الولايات المتحدة 11.1٪، اليابان 8.7٪، ألمانيا 7.5٪	27.3
السنغال	فرنسا 25.6٪، نيجيريا 8.7٪، تايلاند 6.2٪	40.5
سيراليون	ألمانيا 24.9٪، بريطانيا 11.0٪، هولندا 7.6٪	43.5
الصومال	جيبوتي 29.6٪، كينيا 13.7٪، البرازيل 10.5٪	53.8
السودان	الصين 19.8٪، ألمانيا 5.5٪، الهند 5.5٪	30.8
سورينام	الولايات المتحدة 22.7٪، هولندا 16.1٪، الصين 12.1٪	50.9
سوريا	إيطاليا 8.1٪، ألمانيا 7.2٪، الصين 5.6٪	20.9
تاجيقستان	روسيا 22.7٪، أوزبكستان 18.3٪، كازخستان 9.9٪	50.9
توغو	فرنسا 20.3٪، الصين 16.1٪، هولندا 6.2٪,	42.6
تونس	فرنسا 25.6٪، إيطاليا 19.5٪، ألمانيا 8.9٪	54.0
تركيا	ألمانيا 13.7٪، إيطاليا 8.1٪، روسيا 7.6٪	29.4
تركمنستان	روسيا 19.8٪، تركيا 12.8٪، اوكرانيا 11.7٪,	44.3
اوغندا	كينيا 46.3٪، جنوب أفريقيا 6.7٪، الهند 5.7٪	58.7
الإمارات	اليابان 8.7٪، الصين 8.2٪، الولايات المتحدة 7.7٪	24.6
اوزبكستان	روسيا 22.7٪، ألمانيا 9.8٪، كوريا الجنوبية 9.4٪	41.9
اليمن	الإمارات 15.9٪، السعودية 12.7٪، الصين 6.2٪	34.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، 2003.

الجدول الملحق رقم 5: الحواجز التعريفية (متوسط التعريفات المرجحة، نسب مئوية)

	السلع الأولية 2002	السلع المصنعة 2002
افغانستان		
بنغلاديش (2000)	20.1	21.2
بنين	12.9	12.4
بوركينا فاسو	15.2	9.2
تشاد	24	13.3
جزر القمر		
جيبوتي		
غامبيا		
غينيا		
غينيا بيساو	15.2	10.4
المالديف		
مالي	12.1	9.9
موريتانيا (2001)	6.8	10.5
موزمبيق	11	8.7
النيجر	12.9	12.7
السنغال	8.2	9.9
سيراليون		
الصومال		
السودان		
توغو	10.5	11.2
أوغندا	8.8	6.1
اليمن		
البلدان الأقل نموا الأعضاء		
ألبانيا (2001)	10.6	11.6
الكاميرون	18.1	13.9
كوت ديفوار	10.7	10.3
مصر	6.6	16.4
غويانا (2001)	14.5	9.8
إندونيسيا (2001)	2.4	5.2
الأردن	11.7	13.1
كازخستان		
قيرغيزيا	6.3	7.1
لبنان	10.2	6.6
ماليزيا (2001)	2.4	4.7
المغرب	27.7	26.2
باكستان	11.2	19.1
فلسطين		
سورينام		
سوريا		
تاجيقستان		
تونس	26.7	25.5
تركيا		
أوزبكستان (2001)	4.6	4.3
البلدان متوسطة النمو الأعضاء		
الجزائر	12.8	13.1
أذربيجان		
البحرين		
بروناي		
الغابون	20.2	13.5
إيران (2000)	0.9	3.8
العراق		
الكويت		
ليبيا	15.7	29
نيجيريا	20.6	15.5
عمان	31.6	6.5
قطر		
السعودية (2000)	7.9	11.4
تركمنستان	13.2	1.1
الإمارات		
البلدان المصدرة للنفط الأعضاء		
الولايات المتحدة	**1.1**	**2**
الاتحاد الأوروبي	**1.5**	**2.9**
اليابان	**2.5**	**1.7**

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، عدة إصدارات.

الجدول الملحق رقم 6: بلدان المنظمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حسب تاريخ الانضمام
(كما في سبتمبر 2004)

البحرين	1 يناير 1995
بنغلاديش	1 يناير 1995
بروناي دار السلام	1 يناير 1995
كوت ديفوار	1 يناير 1995
الغابون	1 يناير 1995
غويانا	1 يناير 1995
إندونيسيا	1 يناير 1995
الكويت	1 يناير 1995
ماليزيا	1 يناير 1995
المغرب	1 يناير 1995
نيجيريا	1 يناير 1995
باكستان	1 يناير 1995
السنغال	1 يناير 1995
سورينام	1 يناير 1995
أوغندا	1 يناير 1995
تركيا	26 مارس 1995
تونس	29 مارس 1995
جيبوتي	31 مايو 1995
غينيا بيساو	31 مايو 1995
المالديف	31 مايو 1995
مالي	31 مايو 1995
موريتانيا	31 مايو 1995
توغو	31 مايو 1995
بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
مصر	30 يونيو 1995
سيراليون	23 يوليو 1995
موزمبيق	26 أغسطس 1995
غينيا	25 اكتوبر 1995
الكاميرون	13 ديسمبر 1995
قطر	13 يناير 1996
بنين	22 فبراير 1996
الإمارات	10 أبريل 1996
تشاد	19 أكتوبر 1996
غامبيا	23 أكتوبر 1996
النيجر	13 ديسمبر 1996
قيرغيزيا	20 ديسمبر 1998
الأردن	11 أبريل 2000
ألبانيا	8 سبتمبر 2000
عمان	9 نوفمبر 2000

المصدر: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm.

الجدول الملحق رقم 7: التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها بلدان المنظمة

	AEC	UDEAC	COMESA	CBI	ECCAS	ECOWAS	IOC	MRU	WAEMU	AMU	CAEU	GCC	ASEAN	BSEC	CIS	EAEC	ECO	SAARC
أفريقيا جنوب الصحراء																		
بنين	*					*			*									
بوركينا فاسو	*					*			*									
الكاميرون	*	*			*													
تشاد	*	*			*													
جزر القمر	*		*	*			*											
جيبوتي	*		*															
الغابون	*	*			*													
غامبيا	*					*												
غينيا	*					*		*										
غينيا بيساو	*					*												
مالى	*					*			*									
موريتانيا	*					*				*	*							
موزمبيق	*		*															
النيجر	*					*			*									
نيجيريا	*					*												
السنغال	*					*			*									
سيراليون	*					*		*										
الصومال	*										*							
السودان	*		*								*							
توغو	*					*			*									
أوغندا	*		*	*														
الشرق الأوسط، شمال أفريقيا																		
الجزائر	*									*								
البحرين												*						
مصر	*										*							
العراق											*							
الأردن											*							
الكويت											*	*						
لبنان																		
ليبيا	*									*	*							
المغرب										*								
عمان												*						
فلسطين											*							
قطر												*						
السعودية												*						

(يتبع)

الجدول الملحق رقم 7: التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها بلدان المنظمة (تابع)

	AEC	UDEAC	COMESA	CBI	ECCAS	ECOWAS	IOC	MRU	WAEMU	AMU	CAEU	GCC	ASEAN	BSEC	CIS	EAEC	ECO	SAARC
سوريا											*							
تونس	*									*								
الإمارات											*	*						
اليمن											*							
آسيا وأوروبا																		
ألبانيا														*				
أفغانستان																	*	
أذربيجان														*	*		*	
بنغلاديش																*		*
بروناي													*			*		
إندونيسيا													*			*		
إيران																	*	
كازخستان															*		*	
قيرغيزيا															*		*	
ماليزيا													*			*		
المالديف																		*
باكستان																	*	*
تاجيقستان															*		*	
تركيا														*			*	
تركمنستان															*		*	
أوزبكستان															*		*	

المصدر: مركز أنقرة، التجمعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، العدد الثاني من المجلد 21، أبريل 2000، ص 72-73.

ملاحظات:

AEC : الجماعة الاقتصادية الأفريقية
UDEAC : الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا
COMESA : السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
CBI : المبادرة عبر الحدود
ECCAS : الجماعة الاقتصادية لبلدان وسط أفريقيا
ECOWAS : الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
IOC : لجنة المحيط الهندي
MRU : اتحاد نهر مانو
WAEMU : الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
AMU : اتحاد المغرب العربي
CAEU : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
GCC : مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ASEAN : رابطة أقطار جنوب شرق آسيا
BSEC : مجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود
CIS : كومنولث الدول المستقلة
EAEC : المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا
ECO : منظمة التعاون الاقتصادي
SAARC : رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

الجدول الملحق رقم 8: إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	1990	1995	2000	2001	2002
أفغانستان					
بنغلاديش	0.9	0.9	3.6	2.2	2.6
بنين	10.7	10.1	14.6	11.4	
بوركينا فاسو	1.0		3.9	4.3	
تشاد	5.6				
جزر القمر	2.7	4.4			
جيبوتي		1.5			
غامبيا	0.9	3.5			
غينيا	3.9	5.1	3.1	3.2	2.1
غينيا بيساو	23.0	127.4			
المالديف	4.5	12.6	8.1	7.2	8.5
مالي	2.0	8.1	21.4	22.9	
موريتانيا	48.8	42.1			
موزمبيق	0.4	1.9	15.9	10.0	
النيجر	2.8	3.3			
السنغال	4.8	4.3			
سيراليون	11.0	3.9			
الصومال					
السودان	0.2	3.0	4.7	5.4	7.5
توغو	9.6	5.8	17.4	14.4	
أوغندا	1.1	3.0	5.0	4.2	4.5
اليمن	16.2	13.9	2.3	2.7	3.6
البلدان الأقل نموا الأعضاء	**3.9**	**4.8**	**4.7**	**3.9**	**2.8**
ألبانيا	18.0	8.4	6.6	11.1	6.3
الكاميرون	15.5	15.3			
كوت ديفوار	3.5	7.4	7.5	11.1	9.8
مصر	6.8	4.3	6.6	6.7	6.6
غويانا		15.7	11.5	9.7	9.7
إندونيسيا	4.1	6.4	8.6	7.4	5.4
الأردن	6.3	7.2	18.7	8.0	7.8
كازخستان		16.4	13.3	25.9	34.2
قيرغيزيا		14.4	11.6	11.2	11.6
لبنان					
ماليزيا	10.3	9.8	9.3	6.7	19.9
المغرب	5.5	2.2	3.4	10.4	3.3
باكستان	4.2	3.3	2.5	2.8	5.3
فلسطين					
سورينام		8.9	20.0	14.0	14.8
سوريا	18.0	23.7	16.8		
تاجيقستان					10.6
تونس	9.5	8.2	9.3	6.0	10.6
تركيا	4.3	5.9	9.2	15.6	7.7
أوزبكستان					
البلدان متوسطة النمو الأعضاء	**5.9**	**6.7**	**7.8**	**8.8**	**8.6**
الجزائر	2.6				
أذربيجان		14.6	3.0	31.4	54.3
البحرين	522.9	350.5	112.6	170.5	930.7
بروناي					
الغابون	18.0	21.8			
إيران	2.6	3.1	2.4		
العراق					
الكويت	19.3	20.1	45.7	36.8	18.9
ليبيا	7.3	1.4			
نيجيريا	5.9	25.7			
عمان	3.8	1.2	2.0	5.0	
قطر					
السعودية	8.8	7.2	9.9	6.7	13.9
تركمنستان					
الإمارات					
البلدان المصدرة للنفط الأعضاء	**11.6**	**10.9**	**8.0**	**6.8**	**19.1**
إجمالي بلدان المنظمة	**7.9**	**8.0**	**7.7**	**7.6**	**12.4**
العالم	**10.1**	**12.5**	**28.4**	**21.5**	**20.8**
البلدان المتقدمة*			**29.7**	**22.4**	**21.2**

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، عدة إصدارات.

(*) وهي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، النرويغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة.

الجدول الملحق رقم 9: صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2002	2001	2000	1995	1990	
					افغانستان
0.1	0.2	0.6	0.0	0.0	بنغلاديش
1.5	1.9	2.9	0.4	3.4	بنين
0.3	0.3	0.9	0.4	0.0	بوركينا فاسو
45.0	0.0	8.3	2.3	0.5	تشاد
0.6	0.0	0.4	0.4	0.2	جزر القمر
0.6	0.6	0.6	0.6	0.0	جيبوتي
12.0	9.1	10.3	2.0	0.0	غامبيا
0.0	0.1	0.3	0.0	0.6	غينيا
0.5	0.3	0.3	0.0	0.8	غينيا بيساو
1.9	1.9	2.1	1.8	2.6	المالديف
3.0	4.8	4.1	4.5	0.2	مالي
1.2	0.7-	1.0	0.7	0.7	موريتانيا
11.3	7.4	3.8	1.9	0.4	موزمبيق
0.4	1.2	0.5	0.4	1.6	النيجر
1.9	0.7	1.4	0.7	1.0	السنغال
0.6	0.4	0.8	0.2-	5.0	سيراليون
				0.6	الصومال
4.7	4.7	3.5	0.0	0.0	السودان
5.4	5.1	3.4	2.0	1.1	توغو
2.6	2.6	2.7	2.1	0.0	أوغندا
1.1	1.6	0.1	5.1-	2.7-	اليمن
2.5	**1.6**	**1.5**	**0.2-**	**0.0**	**البلدان الأقل نموا الأعضاء**
2.8	4.9	3.9	2.9		ألبانيا
1.0	0.8	0.4	0.1	1.0-	الكاميرون
2.0	2.5	2.2	1.9	0.4	كوت ديفوار
0.7	0.5	1.2	1.0	1.7	مصر
6.1	7.9	9.4	12.0	2.0	غويانا
0.9-	2.3-	3.0-	2.2	1.0	إندونيسيا
0.6	1.1	9.3	0.2	0.9	الأردن
10.5	12.8	7.0	4.7		كازخستان
0.3	0.3	0.2-	5.8		قيرغيزيا
					لبنان
3.4	0.6	4.2	4.7	5.3	ماليزيا
1.2	8.3	1.3	1.0	0.6	المغرب
1.4	0.7	0.5	1.2	0.6	باكستان
					فلسطين
					سورينام
1.1	1.1	1.5	0.9	0.6	سوريا
0.7	0.9	2.2	0.8		تاجيقستان
3.8	2.3	3.9	1.5	0.6	تونس
0.6	2.2	0.5	0.5	0.5	تركيا
0.8	7.5	0.9	0.2-		أوزبكستان
1.2	**1.4**	**0.8**	**1.8**	**1.2**	**البلدان متوسطة النمو الأعضاء**
1.9	2.2	0.8	0.0	0.0	الجزائر
22.9	4.0	2.5	10.8		أذربيجان
					البحرين
					بروناي
2.5	3.9	0.9-	6.3-	1.2	الغابون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.3-	إيران
					العراق
0.0	0.4-	0.0	0.0	0.0	الكويت
1.5	1.5	1.8	0.3	0.2	ليبيا
2.9	2.6	2.2	3.8	2.1	نيجيريا
0.2	0.2	0.4	0.4	1.4	عمان
					قطر
					السعودية
1.3	2.5	3.0	9.4		تركمنستان
					الإمارات
0.7	**0.6**	**0.4**	**0.3**	**0.2**	**البلدان المصدرة للنفط الأعضاء**
1.1	**1.0**	**0.7**	**1.1**	**0.7**	**إجمالي بلدان المنظمة**
2.0	**2.6**	**4.9**	**1.1**	**1.0**	**العالم**
	2.0	**4.2**	**0.9**	**1.0**	**البلدان المتقدمة***

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، عدة إصدارات.

(*) وهي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، النرويغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة.

الجدول الملحق رقم 10: استثمارات الحافظة

(مليون دولار)

	1990	1995	1999	2000	2001	2002
افغانستان						
بنغلاديش	0.3	15.2-	1.3-	1.3	3.4-	3.3-
بنين	4.6-	63.9-	13.8	3.2	1.3-	
بوركينا فاسو	0.0			6.4	12.1	
تشاد	0.0					
جزر القمر	0.0	0.0				
جيبوتي		0.0				
غامبيا	0.0	0.0				
غينيا			20.0-	8.7	4.6	5.1
غينيا بيساو	0.0					
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.8	16.5	11.6	
موريتانيا	0.0	0.5-				
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
النيجر						
السنغال	0.6	3.7	31.3-			
سيراليون	0.0	0.0				
الصومال						
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	
توغو	2.7	5.0	7.3	6.9	11.1	
أوغندا	0.0	0.0	0.0			
اليمن			4.1	0.1	1.4-	5.8-
البلدان الأقل نموا الأعضاء	**1.1-**	**70.9-**	**26.6-**	**43.1**	**34.0**	**4.0-**
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	25.0-	23.5-	36.8-
الكاميرون	55.6	26.2-				
كوت ديفوار	4.4	1.6	15.3-	8.0-	6.1-	16.8-
مصر	15.0	20.0	595.3	266.0	1461.3	677.5-
غويانا			7.4	4.9-	6.5	26.2
إندونيسيا	93.0-	4100.0	1792.0-	1909.0-	243.0-	1221.8
الأردن	0.0	0.0	4.1	140.9-	171.7-	52.2-
كازخستان		7.2	45.5-	54.8-	1317.5-	1260.5-
قيرغيزيا		1.7	0.2	1.3-	1.2	12.0-
لبنان	0.0	0.0	130.0	54.0-	888.0	248.0
ماليزيا	254.7-	435.6-	1024.5-	2532.1-	411.8-	1398.9-
المغرب	0.0	20.4	6.0	17.8	7.0-	7.6-
باكستان	87.4	3.7				
فلسطين						
سورينام	0.9	0.0				0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0			
تاجيقستان		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	2.3	25.4	10.1	20.4-	14.6-	6.3
تركيا	547.0	237.0	3429.0	1022.0	4515.0-	590.0-
أوزبكستان		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان متوسطة النمو الأعضاء	**364.9**	**3955.1**	**1304.8**	**3444.7-**	**4353.2-**	**2550.0-**
الجزائر	0.0					
أذربيجان		1.7-				
البحرين	697.6	113.3-	1993.1-	194.1	1478.7-	4697.5-
بروناي						
الغابون	0.0	50.4	21.8			
إيران	0.0	0.0	0.0			
العراق						
الكويت	381.3-	2064.0-	2559.0-	12668.2	7444.2-	3264.1-
ليبيا	114.8-					
نيجيريا	197.1-	82.2-	11.0			
عمان	0.0	0.0	26.0	36.4-	13.0	
قطر						
السعودية	3341.8-	4056.6	11711.8	9394.3-	2798.5-	7558.4
تركمنستان		0.0	0.2	0.0	0.0	
الإمارات						
البلدان المصدرة للنفط الأعضاء	**3337.4-**	**1845.8**	**7218.7**	**21904.8-**	**11708.4-**	**403.2-**
إجمالي بلدان المنظمة	**5947.3-**	**11460.1**	**16994.0**	**50612.6-**	**32055.0-**	**5914.4-**
البلدان المتقدمة*	**65314.1**	**166620.3**	**139441.5**	**218333.3**	**196168.8**	**440035.9**

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، عدة إصدارات.

(*) وهي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، النرويغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة.

الجدول الملحق رقم 11: رسملـــــة الســـــوق

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1995	1990	
						افغانستان
1622	1193	1145	1186	1323	321	بنغلاديش
						بنين
						بوركينا فاسو
						تشاد
						جزر القمر
						جيبوتي
						غامبيا
						غينيا
						غينيا بيساو
						المالديف
						مالي
1090	1091	1091				موريتانيا
						موزمبيق
						النيجر
						السنغال
						سيراليون
						الصومال
						السودان
						توغو
						أوغندا
						اليمن
2712	**2284**	**2236**	**1186**	**1323**	**321**	**البلدان الأقل نموا الأعضاء**
						ألبانيا
						الكاميرون
1650	1328	1165	1185	867	549	كوت ديفوار
27073	26094	24335	28741	8088	1760	مصر
						غويانا
54659	29991	23006	26834	66585	8080	إندونيسيا
10963	7087		4943	4670	2000	الأردن
1200	1204	2260	2260			كازخستان
						قيرغيزيا
1497	1401	1243	1583			لبنان
168376	123872	120007	116935	222729	48600	ماليزيا
13152	8591	9087	10899	4376	966	المغرب
16579	10200	4944	6581	9286	2850	باكستان
723	723	848	848			فلسطين
						سورينام
						سوريا
						تاجيقستان
2464	2131	2303	2828	4006	533	تونس
68379	33958	47150	69659	20772	19100	تركيا
	50	119	119			أوزبكستان
366715	**246630**	**236467**	**273415**	**341379**	**84438**	**البلدان متوسطة النمو الأعضاء**
						الجزائر
		4	4			أذربيجان
						البحرين
						بروناي
						الغابون
9700	9704	32830	21830	6561	34300	إيران
		6316				العراق
	20772	20772	18814	13623		الكويت
						ليبيا
9494	5740	5404	4237	2033	1370	نيجيريا
5014	3997	2606	3463	1980	1060	عمان
						قطر
157302	74855	73199	67171	40961	48200	السعودية
						تركمنستان
7881	7881	23262	28211			الإمارات
189391	**122949**	**164393**	**143730**	**65158**	**84930**	**البلدان المصدرة للنفط الأعضاء**
558818	**371863**	**403096**	**418331**	**407860**	**169689**	**إجمالي بلدان المنظمة**
2359484	**2761743**	**3218922**	**3603812**	**1778174**	**9399659**	**البلدان المتقدمة***

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، عدة إصدارات.

الجدول الملحق رقم 12: ترتيبات الاقتراض من صندوق النقد الدولي منذ عام 1990[أ]
كما في 31 أغسطس 2004 (مليون دولار)

	تاريخ الترتيب	تاريخ انتهائه أو إلغائه	المبلغ المتفق عليه	المبلغ المسحوب	المبلغ المستحق
تسهيل الصندوق الممدد[ب]					
الجزائر	22 مايو 1995	21 مايو 1998	1169280	1169280	490321
أذربيجان	20 ديسمبر 1996	19 مارس 2000	58500	53240	33741
مصر	20 سبتمبر 1993	19 سبتمبر 1996	400000	–	–
الغابون	8 نوفمبر 1995	7 مارس 1999	110300	60670	21144
إندونيسيا	4 فبراير 2000	31 ديسمبر 2003	3638000	3638000	3616334
	25 أغسطس 1998	4 فبراير 2000	5383100	3797700	2871376
الأردن	15 أبريل 1999	31 مايو 2002	127880	127880	125216
	9 فبراير 1996	8 فبراير 1999	238040	202520	83775
	25 مايو 1994	9 فبراير 1996	189300	130320	14527
كازخستان	13 ديسمبر 1999	19 مارس 2002	329100	–	–
	17 يوليو 1996	16 يوليو 1999	309400	154700	–
باكستان	20 أكتوبر 1997	19 أكتوبر 2000	454920	113740	80567
	22 فبراير 1994	13 ديسمبر 1995	379100	123200	3555
تونس	25 يوليو 1988	24 يوليو 1992	207300	207300	–
اليمن	29 أكتوبر 1997	28 أكتوبر 2001	72900	46500	36084
تسهيل النمو والحد من الفقر[ج]					
ألبانيا	21 يونيو 2002	20 يونيو 2005	28000	20000	20000
	13 مايو 1998	31 يوليو 2001	45040	45040	43275
	14 يوليو 1993	13 يوليو 1996	42360	31060	2118
أذربيجان	6 يوليو 2001	31 مارس 2005	80450	41840	41840
	20 ديسمبر 1996	19 مارس 2000	93600	81900	55573
بنغلاديش	20 يونيو 2003	19 يونيو 2006	400330	148500	148500
	10 أغسطس 1990	13 سبتمبر 1993	345000	330000	–
بنين	17 يوليو 2000	31 مارس 2004	27000	27000	27000
	28 أغسطس 1996	16 يوليو 2000	27180	16308	11869
	25 يناير 1993	21 مايو 1996	51890	51890	5436

بوركينا فاسو	11 يونيو 2003 10 سبتمبر 1999 14 يونيو 1996 31 مارس 1993	10 يونيو 2006 9 ديسمبر 2002 9 سبتمبر 1999 30 مايو 1996	24080 39120 39780 53040	6880 39120 39780 44200	6880 39120 28509 5304
الكاميرون	21 ديسمبر 2000 20 أغسطس 1997	20 ديسمبر 2004 20 ديسمبر 2000	111420 162120	79590 162120	79590 143206
تشاد	7 يناير 2000 1 سبتمبر 1995	6 يناير 2004 30 أبريل 1999	47600 49560	42400 49560	37000 29736
كوت ديفوار	29 مارس 2002 17 مارس 1998 11 مارس 1994	28 مارس 2005 16 مارس 2001 13 يونيو 1997	292680 285840 333480	58540 123864 333480	58540 103141 78606
جيبوتي	18 أكتوبر 1999	17 يناير 2003	19082	13630	13630
غامبيا	18 يوليو 2002 29 يونيو 1998 23 نوفمبر 1988	17 يوليو 2005 31 ديسمبر 2001 25 نوفمبر 1991	20220 20610 20520	2890 20610 18020	2890 16488 -
غينيا	2 مايو 2001 13 يناير 1997 6 نوفمبر 1991	1 مايو 2004 12 يناير 2001 19 ديسمبر 1996	64260 70800 57900	25704 62940 46320	25704 49945 6080

(يتبع)

الجدول الملحق رقم 12: ترتيبات الاقتراض من صندوق النقد الدولي منذ عام 1990[أ]
كما في 31 أغسطس 2004 (مليون دولار) (تابع)

	تاريخ الترتيب	تاريخ انتهائه أو إلغائه	المبلغ المتفق عليه	المبلغ المسحوب	المبلغ المستحق
غينيا بيساو	15 ديسمبر 2000 18 يناير 1995	14 ديسمبر 2003 24 يوليو 1998	14200 10500	5080 10500	5080 5565
غويانا	20 سبتمبر 2002 15 يوليو 1998 20 يوليو 1994 13 يوليو 1990	19 مارس 2006 31 ديسمبر 2001 17 أبريل 1998 20 ديسمبر 1993	54550 53760 53760 81525	17490 24880 53760 81525	17490 23088 21504 -

قيرغيزيا	6 ديسمبر 2001 26 يونيو 1998 20 يوليو 1994	5 ديسمبر 2004 25 يوليو 2001 31 مارس 1998	73400 73380 88150	63840 44690 88150	63840 42540 35088
مالي	23 يونيو 2004 6 أغسطس 1999 10 أبريل 1996 28 أغسطس 1992	22 يونيو 2007 5 أغسطس 2003 5 أغسطس 1999 9 أبريل 1996	9330 51315 62010 79235	1330 51315 62010 79235	1330 51315 40307 8838
موريتانيا	18 يوليو 2003 21 يوليو 1999 25 يناير 1995 9 ديسمبر 1992 24 مايو 1989	17 يوليو 2006 20 ديسمبر 2002 13 يوليو 1998 24 يناير 1995 23 مايو 1992	6440 42490 42750 33900 50850	920 42490 42750 33900 16950	920 42490 17813 - -
موزمبيق	6 يوليو 2004 28 يونيو 1999 21 يونيو 1996 1 يونيو 1990	5 يوليو 2007 28 يونيو 2003 27 يونيو 1999 31 ديسمبر 1995	11360 87200 75600 130050	1620 78800 75600 115350	1620 78800 51660 -
النيجر	22 ديسمبر 2000 12 يونيو 1996 12 ديسمبر 1988	30 يونيو 2004 27 أغسطس 1999 11 ديسمبر 1991	59200 57960 47180	59200 48300 23590	59200 30912 -
باكستان	6 ديسمبر 2001 20 أكتوبر 1997 22 فبراير 1994	5 ديسمبر 2004 19 أكتوبر 2000 13 ديسمبر 1995	1033700 682380 606600	861420 265370 172200	861420 204714 7110
السنغال	28 أبريل 2003 20 أبريل 1998 29 أغسطس 1994 21 نوفمبر 1988	27 أبريل 2006 19 أبريل 2002 12 يناير 1998 02 يونيو 1992	24270 107010 130790 144670	6940 96474 130790 144670	6940 91124 44112 -
سيراليون	26 سبتمبر 2001 28 مارس 1994	25 مارس 2005 4 مايو 1998	130840 101904	102837 96848	102837 12546

تاجيقستان	11 ديسمبر 2002 24 يونيو 1998	10 ديسمبر 2005 24 ديسمبر 2001	65000 100300	35600 78280	35600 47130
توغو	16 سبتمبر 1994 31 مايو 1989	يونيو 29 1998 19 مايو 1993	65160 46080	54300 38400	20634 -
أوغندا	13 سبتمبر 2002 10 نوفمبر 1997 06 سبتمبر 1994 17 أبريل 1989	12 سبتمبر 2005 31 مارس 2001 9 نوفمبر 1997 30 يونيو 1994	13500 100425 120510 219120	7500 100425 120510 219120	7500 88709 44857 -
اليمن	29 أكتوبر 1997	28 أكتوبر 2001	264750	238750	221150

(يتبع)

الجدول الملحق رقم 12: ترتيبات الاقتراض من صندوق النقد الدولي منذ عام 1990[أ]
كما في 31 أغسطس 2004 (مليون دولار) (تابع)

	تاريخ الترتيب	تاريخ انتهائه أو إلغائه	المبلغ المتفق عليه	المبلغ المسحوب	المبلغ المستحق
اتفاقات الاستعداد الائتماني[د]					
ألبانيا	26 أغسطس 1992	14 يوليو 1993	20000	13125	-
الجزائر	27 مايو 1994	22 مايو 1995	457200	385200	-
	3 يونيو 1991	31 مارس 1992	300000	225000	-
	31 مايو 1989	30 مايو 1990	155700	155700	-
أذربيجان	17 نوفمبر 1995	16 نوفمبر 1996	58500	58500	-
الكاميرون	27 سبتمبر 1995	26 سبتمبر 1996			
	14 مارس 1994	13 سبتمبر 1995	67600	28200	-
	20 ديسمبر 1991	19 سبتمبر 1992	81060	21910	-
	19 سبتمبر 1988	30 يونيو 1990	28000	8000	-
			61800	38625	-
تشاد	23 مارس 1994	22 مارس 1995	16520	10325	-
كوت ديفوار	20 سبتمبر 1991	19 سبتمبر 1992	82750	33100	-
	20 نوفمبر 1989	19 أبريل 1991	146500	117200	-
جيبوتي	15 أبريل 1996	31 مارس 1999	8250	7272	-
مصر	11 أكتوبر 1996	30 سبتمبر 1998	271400	-	-
	17 مايو 1991	31 مايو 1993	234400	147200	-
الغابون	28 مايو 2004	30 يونيو 2005			
	23 أكتوبر 2000	22 أبريل 2002	69440	13888	13888
	30 مارس 1994	29 مارس 1995	92580	13220	8263
	30 سبتمبر 1991	29 مارس 1993	38600	38600	-
	15 سبتمبر 1989	14 مارس 1991	28000	4000	-
			43000	10500	-
غويانا	13 يوليو 1990	31 ديسمبر 1991	49500	49500	-
إندونيسيا	5 نوفمبر 1997	25 أغسطس 1998	8338240	3669120	-
الأردن	3 يوليو 2002	2 يوليو 2004	85280	10660	10660
	26 فبراير 1992	25 فبراير 1994	44400	44400	-
	14 يوليو 1989	13 يناير 1991	60000	26800	-

كازخستان	5 يونيو 1995 26 يناير 1994 12 مايو 1993	04 يونيو 1996 31 مايو 1995 11 أبريل 1994	185600 123750 27090	185600 74250 11610	- - -
مالي	5 أغسطس 1988	4 يونيو 1990	12700	12700	-
المغرب	31 يناير 1992 20 يوليو 1990	31 مارس 1993 31 مارس 1991	91980 100000	18396 48000	- -
النيجر	4 مارس 1994	3 مارس 1995	18596	11109	-
نيجيريا	4 أغسطس2000 9 يناير 1991 3 فبراير 1989	31 اغسطس 2001 8 أبريل 1992 30 أبريل1990	788940 319000 475000	- - -	- - -
باكستان	29 نوفمبر 2000 13 ديسمبر 1995 16 سبتمبر 1993 28 ديسمبر 1988	30 سبتمبر 2001 30 سبتمبر 1997 22 فبراير 1994 30 نوفمبر 1990	465000 562590 265400 273150	465000 294690 88000 194480	176250 - - -
السنغال	2 مارس 1994	29 أغسطس 1994	47560	30914	-

(يتبع)

الجدول الملحق رقم 12: ترتيبات الاقتراض من صندوق النقد الدولي منذ عام 1990[أ]
كما في 31 أغسطس 2004 (مليون دولار) (تابع)

	تاريخ الترتيب	تاريخ انتهائه أو إلغائه	المبلغ المتفق عليه	المبلغ المسحوب	المبلغ المستحق
تاجيقستان	8 مايو 1996	7 ديسمبر 1996	15000	15000	-
تركيا	4 فبراير 2002 22 ديسمبر 1999 8 يوليو 1994	3 فبراير 2005 4 فبراير 2002 7 مارس 1996	12821200 15038400 610500	11914000 11738960 460500	11914000 2989928 -
أوزبكستان	18 ديسمبر 1995	17 مارس 1997	124700	65450	-
اليمن	20 مارس 1996	19 يونيو 1997	132375	132375	-
تسهيل التعديل الهيكلي[ب]					
بنغلاديش	6 فبراير 1987	5 فبراير 1990	201250	201250	-
بنين	16 يونيو 1989	15 يونيو 1992	21910	15650	-
بوركينا فاسو	13 مارس 1991	12 مارس 1994	22120	6320	-
تشاد	30 اكتوبر 1987	29 أكتوبر1990	21420	21420	-
جزر القمر	21 يونيو 1991	20 يونيو 1994	3150	2250	-
غينيا	29 يوليو 1987	28 يوليو 1990	40530	28950	-
غينيا بيساو	14 أكتوبر 1987	13 أكتوبر 1990	5250	3750	-
مالي	5 أغسطس 1988	4 أغسطس 1991	35560	25400	-
موزمبيق	8 يونيو 1987	7 يونيو 1990	42700	42700	-
باكستان	28 ديسمبر 1988	27 ديسمبر 1991	382410	382410	-
سيراليون	28 مارس 1994	27 مارس 1995	27020	27020	-
الصومال	29 يونيو 1987	28 يونيو 1990	30940	8840	8840

المصدر: http://www.imf.org/external/np/tre/tad/extarr1.cfm.

ملاحظات:

أ) حسب تاريخ انتهاء أو إلغاء الترتيب.

ب) **تسهيل الصندوق الممدد** هو تسهيل (شباك) تمويلي يقوم صندوق النقد الدولي بموجبه بدعم برامج اقتصادية تمتد عادة لثلاث سنوات بهدف تجاوز الصعوبات التي تلم بميزان المدفوعات نتيجة للمشاكل الاقتصادية الكلية والهيكلية. وقد جرت العادة على أن يتضمن البرنامج الاقتصادي للبلد العضو الأهداف العامة المطلوب تحقيقها على مدار فترة السنوات الثلاث والسياسات المحددة للسنة الأولى على أن تتضمن الاستعراضات المرحلية السياسات التي ستتبع في السنوات اللاحقة.

ج) **تسهيل النمو والحد من الفقر**: بدأ العمل بهذا التسهيل في عام 1987 تحت اسم التسهيل التمويلي المعزز للتعديل الهيكلي ثم وُسِّعَ نطاقه في عام 1994 وعُزِّزَ في عام 1999 ليصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية. ويهدف هذا التسهيل إلى دعم البرامج الاقتصادية من أجل تعزيز مركز ميزان المدفوعات على نحو مستدام

والنهوض بمعدلات النمو بما يساعد على رفع مستويات المعيشة وتخفيف الفقر. ويستفيد من هذا التسهيل حاليا 80 بلدا منخفض الدخل. وتقدَّم القروض ضمن ترتيبات لمدة ثلاث سنوات وتُرهَن باستيفاء عدد من معايير الأداء واستكمال مراجعات البرنامج. وتطبق على القروض فائدة نسبتها 0.5 في المائة مع فترة سماح مدتها خمسة أعوام ونصف وفترة استحقاق مدتها عشر سنوات.

د) **اتفاقات الاستعداد الائتماني** هي قرار صادر عن صندوق النقد الدولي يؤكد للبلد العضو أن بإمكانه السحب من حساب الموارد العامة للصندوق حتى مبلغ معين وخلال فترة زمنية محددة تكون عادة عاما أو عامين شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في ترتيب القرض.

ه) **تسهيل التعديل الهيكلي** هو تسهيل بدأ العمل به في عام 1987 لتقديم المساعدة بشروط تيسيرية إلى البلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها (استُبدل في عام 1999 بتسهيل النمو والحد من الفقر).

الجدول الملحق رقم 13: عدد ترتيبات قروض الصندوق حسب نوع التسهيل منذ عام 1990 كما في 31 أغسطس 2004

	تسهيل النمو والحد من الفقر	تسهيل الصندوق الممدد	اتفاقات الاستعداد الائتماني	تسهيل التعديل الهيكلي
ألبانيا				
الجزائر	3		1	
أذربيجان		1	3	
البحرين	2	1	1	
بنغلاديش				
بنين	2			1
بروناي	3			1
بوركينا فاسو				
الكاميرون	4			1
تشاد	2		4	
جزر القمر	2		1	1
كوت ديفوار				1
جيبوتي	3		2	
مصر	1		1	
الغابون		1	2	
غامبيا		1	5	
غينيا	3			
غينيا بيساو	3			1
غويانا	2			1
إندونيسيا	4		1	
إيران		2	1	
العراق				
الأردن				
كازخستان		3	3	
الكويت		2	2	
قيرغيزيا				
لبنان	3		1	
ليبيا				
ماليزيا				
المالديف				
مالي				
موريتانيا	4		1	1
المغرب	5			
موزمبيق			2	
النيجر	4			1
نيجيريا	3		1	
عمان			3	
باكستان				
قطر	3	2	4	1
السعودية				
السنغال				
سيراليون				
الصومال	4		1	
السودان	2			1
سورينام				1
سوريا				
تاجيقستان				
توغو				

(يتبع)

الجدول الملحق رقم 13: عدد ترتيبات قروض الصندوق حسب نوع التسهيل منذ عام 1990 كما في 31 أغسطس 2004 (تابع)

	تسهيل النمو والحد من الفقر	تسهيل الصندوق الممدد	اتفاقات الاستعداد الائتماني	تسهيل التعديل الهيكلي
تونس	2		1	
تركيا	2			
تركمنستان		1		
ألبانيا			3	
الجزائر				
الإمارات				
أوغندا	4			
أوزبكستان			1	
اليمن	1	1	1	
المجموع	71	15	46	12
المبلغ المتفق عليه (بالآلاف من حقوق السحب الخاصة)	**8160066**	**13067120**	**43337251**	**834260**
المبلغ المسحوب (بالآلاف من حقوق السحب الخاصة)	**5856895**	**9825050**	**30891079**	**765960**
المبلغ المستحق (بالآلاف من حقوق السحب الخاصة)	**3475763**	**7376640**	**15112989**	**8840**

المصدر: الجدول الملحق رقم 12.

ملاحظة: انظر الجدول الملحق رقم 12 للاطلاع على التفاصيل.